الدستور

aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية

تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الأربعاء
27 رجب 1437
04 مايو 2016
العدد 839

الغانم يهنئ نظيريه في بولندا بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في جمهورية بولندا ماريك كوشسينيسكي ورئيس مجلس الشيوخ ستانيسلاو كارزيويسكي وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

لاري: اللجنة والجانب الحكومي اتفقا على أولويات الجلسة المقبلة

الحكومة تطالب بتأجيل مناقشة وثيقة الإصلاح الاقتصادي

طالبت الحكومة بتأجيل مناقشة وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي لحين عودة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الى البلاد.

وقال مقرر لجنة الاولويات النائب أحمد لاري إن اللجنة والجانب الحكومي اتفقا على اولويات جلسة العاشر من الشهر الجاري.

واوضح ان الاولويات تتضمن تقرير اللجنة التعليمية بشأن حقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف وتقرير لجنة الداخلية والدفاع بتحديد عدد من يتم تجنيسهم خلال عام 2016 مضيفا: وأيضا تقرير اللجنة التشريعية بشأن تعديل اللائحة الداخلية للمجلس وتقرير لجنة المرافق العامة حول تعديل قانون بلدية الكويت رقم 5 لسنة 2005 بالاضافة إلى تقرير اللجنة الصحية بتعديل قانون رعاية المعاقين وتقرير اللجنة المالية بشأن قانون مكافحة غسيل الاموال.

وحول تقرير اللجنة التشريعية بشأن ادارة التحقيقات توقع لاري أن يتقدم عدد من النواب باستعجال نظر القانون في الجلسة المقبلة مؤكدا ان القرار لمجلس الامة.

وأشار لاري إلى أهمية استعجال اللجنة المالية إنجاز تقريرها في شأن قانون المناقصات العامة ليتسنى مناقشته في الجلسة المقبلة.

تفاصيل (ص04)

الأمير تسلم رسالتين من خادم الحرمين ونائب رئيس الإمارات

سمو أمير البلاد يتسلم رسالة خادم الحرمين من السفير الفايز

تسلم سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بقصر بيان ظهر أمس رسالة خطية من أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود تتعلق بالعلاقات الأخوية التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين والقضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

وقام بتسليم الرسالة لسموه سفير المملكة العربية السعودية الشقيقة لدى الكويت د.عبدالعزيز الفايز.

كما تسلم سموه رسالة خطية من أخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي تضمنت دعوة الكويت للمشاركة في معرض إكسبو 2020 والذي سوف تستضيفه إمارة دبي خلال الفترة من أكتوبر 2020 إلى أبريل 2021.

وقد قام بتسليم الرسالة لسموه سفير الإمارات العربية المتحدة الشقيقة لدى الكويت رحمة حسين الزعابي.

تفاصيل (ص02)

المرأة والأسرة: إعداد مسودة لقانون مكافحة العنف الأسري

أعلنت مستشارة لجنة شؤون المرأة والأسرة د. فرح صادق عن ان اللجنة تعكف على إعداد مسودة قانون مكافحة العنف الأسري موضحة أن اللجنة بصدد الاجتماع قريبا لمناقشته.

وأشارت إلى أن القانون يشمل حماية الأسرة والمرأة بصفة خاصة من جميع أنواع العنف الذي من الممكن أن تتعرض له سواء النفسي أو الجسدي أو الجنسي أو الاقتصادي.

تفاصيل (ص04)

الجبري لـ «الدستور»: إنجازات مجلس 2013 غير مسبوقة

وصف النائب محمد الجبري مجلس 2013 بأن انجازاته غير مسبوقة مشيرا الى ان الارقام خير دليل على ذلك مؤكدا في الوقت نفسه ان المجلس الحالي طبق المادة 50 من الدستور بحذافيرها والتي تنص على التعاون بين السلطتين.

واضاف الجبري في تصريح خاص لـ «الدستور» انه بات من الضروري على الحكومة الاسراع في الانتهاء من صياغة اللوائح التنفيذية لحزمة القوانين التي اقرها المجلس وذلك للخروج من الازمة الاقتصادية ومعالجة العجز في الميزانية العامة للدولة وشدد الجبري على انه لا خيار امام الحكومة الا الانجاز في ظل الوضع الاقتصادي الحالي والاوضاع الاقليمية التي من حولنا مستطردا: اما اذا لم تنجز الحكومة «فلا طبنا ولا غدا الشر».

تفاصيل (ص07)

ملف «الدستور»

- مجلس 1963: 195 تشريعا منها 74 قانونا و90 للميزانيات و31 اتفاقية
- مجلس 1967: 170 تشريعا منها 65 قانونا و85 ميزانية و 20 اتفاقية
- القوانين المنجزة في الفصلين التشريعيين الأول والثاني

تفاصيل (ص08-14)

الصبيح: التغييرات في التركيبة السكانية قبل رمضان

كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح عن عقد اجتماعات قبل شهر رمضان المبارك المقبل لتحديد التغييرات أو القرارات الجديدة فيما يتعلق بالتركيبة السكانية المحلية.

وعن التعاون مع وزارة الداخلية لإعادة تحويل العمالة المنزلية للقطاع الأهلي بينت الصبيح أن ذلك التوجه غير صحيح وأن هذا النظام تم إلغاؤه مشيرة إلى أن هذا الباب تم إغلاقه.

ونفت الوزيرة الصبيح صحة ما تردد عن التوجه بفتح التحويل من العقود الحكومية إلى القطاع الأهلي موضحة أن الأصل هو استقدام العامل على مشروع عقد عمل حكومي ولا بد أن يكمل في ذلك العقد وعند الانتهاء يمنع توطينه.

تفاصيل (ص15)

استقبل سمو الشيخ ناصر المحمد وصباح الخالد

الأمير تلقى رسالتين من خادم الحرمين وحاكم دبي وأوراق اعتماد سفراء 5 دول

سمو الأمير مستقبلا سفير الإمارات

ومستقبلا الشيخ صباح الخالد

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بقصر بيان صباح امس سمو الشيخ ناصر المحمد كما استقبل رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وتسلم حضرة صاحب السمو أمير البلاد رسالة خطية من أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة تتعلق بالعلاقات الأخوية التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين والقضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

وقام بتسليم الرسالة لسموه سفير المملكة العربية السعودية الشقيقة لدى دولة الكويت د. عبدالعزيز الفايز.

كما تسلم سموه رسالة خطية من أخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي تضمنت دعوة دولة الكويت للمشاركة في معرض إكسبو 2020 والذي سوف تستضيفه إمارة دبي خلال الفترة من أكتوبر 2020 إلى أبريل 2021.

وقد قام بتسليم الرسالة لسموه سفير دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة لدى دولة الكويت رحمة حسين الزعابي. وقد بعث حضرة صاحب السمو امير البلاد ببرقية تهنئة الى الرئيس اندريه دودا رئيس جمهورية بولندا الصديقة عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا له موفور الصحة والعافية وللبلد الصديق دوام التقدم والازدهار

ومن ناحية اخرى احتفل في قصر بيان صباح امس بتسلم حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد أوراق اعتماد كل من السفير عبدالحميد عبداوي سفيرا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والسفير بولفا تان سفيرا لمملكة كمبوديا والسفير د. مهاضي جمعة معلم سفيرا لجمهورية تنزانيا المتحدة والسفير يويون تشول سفيرا لجمهورية كوريا والسفير سايمير بالا سفيرا لجمهورية ألبانيا وذلك كسفراء لبلادهم لدى دولة الكويت.

حضر مراسم الاحتفال رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد والمستشار بالديوان الأميري محمد شرار ووكيل الديوان الأميري إبراهيم الشطي ومدير مكتب حضرة صاحب السمو أمير البلاد أحمد الفهد والمستشار بالديوان الأميري محمد أبو الحسن ورئيس المراسم والتشريفات الأميرية الشيخ خالد العبدالله ومساعد وزير الخارجية لشؤون المراسم السفير ضاري العجران ومساعد آمر الحرس الأميري العقيد ركن حمد الصالح.

ولي العهد استقبل المحمد وهنأ رئيس بولندا

سمو ولي العهد مستقبلا سمو الشيخ ناصر المحمد

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بقصر بيان صباح امس سمو الشيخ ناصر المحمد وبعث سمو ولي العهد ببرقية تهنئة الى الرئيس اندريه دودا رئيس جمهورية بولندا الصديقة ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا له موفور الصحة والعافية.

للاشتراك في جريدة
الدستور aldostoor
مباشر
22 454 630

أشاد بتقدم الكويت 9 مراكز في الحكومة الإلكترونية

مجلس الوزراء: الغارات على حلب انتهاك لكافة المواثيق الدولية والمبادئ الإنسانية

اجتماع مجلس الوزراء

أعرب مجلس الوزراء عن تمنياته بأن تسفر الجولة التي يقوم بها سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء إلى كل من بنغلاديش وفيتنام وكوريا واليابان خلال الفترة من 3 - 13 مايو الجاري عن النتائج الإيجابية المرجوة في تنمية علاقات التعاون القائمة بين الكويت وهذه الدول الصديقة في مختلف المجالات كما عبر مجلس الوزراء عن ارتياحه للنتائج التي أبرزتها استبانة الحكومة الإلكترونية والتي أوضحت تقدم الكويت تسعة مراكز على مستوى دول العالم في مجال الحكومة الإلكترونية لتصبح في المركز 40 في عام 2016 وذلك من بين 193 دولة شاركت فيه.

وبناء على نتائج هذه الاستبانة فقد تقدمت الكويت على مستوى مجلس التعاون حيث أصبحت في المركز الثالث عربيا بعد البحرين والإمارات على التوالي

وكان مجلس الوزراء قد عقد اجتماعه الأسبوعي مساء امس الاول في قاعة مجلس الوزراء في قصر السيف برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

وبعد الاجتماع قال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله إن مجلس الوزراء اطلع في مستهل اجتماعه على الرسالة التي تلقاها حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه من الرئيس إلهام علييف رئيس جمهورية اذربيجان التي تناولت العلاقات الثنائية القائمة بين البلدين الصديقين وأوجه تنميتها وتطويرها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

ثم اطلع مجلس الوزراء على الرسالة الموجهة لسمو رئيس مجلس الوزراء من داتو سري محمد نجيب عبدالرزاق رئيس وزراء ماليزيا والتي تضمنت دعوة سمو رئيس مجلس الوزراء للقيام بزيارة رسمية إلى ماليزيا.

كما أحيط مجلس الوزراء علما بتشكيل الوفد الرسمي المرافق لسمو رئيس مجلس الوزراء للقيام بزيارة رسمية إلى كل من جمهورية بنغلاديش الشعبية وجمهورية فيتنام الاشتراكية وجمهورية كوريا واليابان وذلك خلال الفترة من 3 - 13 مايو 2016 حيث سيرافق سموه كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح ووزير التربية ووزير التعليم العالي د. بدرالعيسى.

وأعرب مجلس الوزراء عن تمنياته بأن تسفر هذه الجولة عن النتائج الإيجابية المرجوة في تنمية علاقات التعاون القائمة بين دولة الكويت وهذه الدول الصديقة في مختلف المجالات بما يحقق المصالح المشتركة ويعود بالخير على الجميع.

واستعرض المجلس نتائج الزيارة التي قام بها للبلاد حاكم عام استراليا الجنرال متقاعد السير بيتر كوسغروف والوفد المرافق له وفحوى المباحثات التي أجراها هو وحضرة صاحب السمو الأمير والتي تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها في مختلف الميادين وكل ما من شأنه تطوير التعاون المشترك بين دولة الكويت وأستراليا بما يخدم مصالحهما المشتركة.

ثم استمع إلى شرح قدمه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد عن نتائج مشاركته في الاجتماع التشاوري السابع عشر لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي عقد مؤخرا في الرياض بالمملكة العربية السعودية الشقيقة موضحا النتائج التي تم التوصل إليها والتي استهدفت تعزيز العمل الأمني المشترك بين دول المجلس وحماية الأمن والاستقرار فيها حيث أعربوا عن اعتزازهم وتقديرهم لاعتماد رؤية خادم الحرمين الشريفين لتعزيز العمل الخليجي المشترك بشأن العمل الأمني منوهين باستضافة دولة الكويت المشاورات السياسية بين الأطراف اليمنية وكذلك التأكيد على تصميم دول المجلس والتزامها بمكافحة التنظيمات الإرهابية التي تهدد الأمن والاستقرار في دول المجلس والمنطقة عموما والإشادة بمبادرة المملكة العربية السعودية بتأسيس التحالف الإسلامي لمحاربة التنظيمات الإرهابية.

هذا وقد عبر مجلس الوزراء عن ارتياحه للنتائج التي أبرزتها استبانة الحكومة الإلكترونية لسنة 2016 الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة والتي أوضحت تقدم الكويت تسعة مراكز على مستوى دول العالم في مجال الحكومة الإلكترونية من المركز 49 في عام 2014 لتصبح في المركز 40 في عام 2016 وذلك من بين 193 دولة شاركت فيه.

وبناء على نتائج هذه الاستبانة فقد تقدمت الكويت على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث أصبحت في المركز الثالث عربيا بعد مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة على التوالي.

كما بحث المجلس الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي وبهذا الصدد أدان المجلس حادث التفجير الذي تعرضت له الجمهورية التركية يوم الأربعاء الماضي في مدينة بورصة ما أسفر عن مقتل وإصابة العديد من الضحايا الأبرياء معربا عن تمنياته بالشفاء العاجل للمصابين ومؤكدا موقف دولة الكويت الثابت في رفض هذه العمليات الإجرامية التي تستهدف سفك دماء الأبرياء والنيل من استقرار الشعوب وأمنها. ودولة الكويت تؤكد وقوفها بجانب الجمهورية التركية الصديقة وشعبها في تصديها للأعمال الإجرامية وتأييدها الكامل لكافة الإجراءات التي تتخذها تركيا للحفاظ على أمنها وسلامتها.

ثم أدان مجلس الوزراء الغارات الجوية المتواصلة من قبل قوات النظام السوري التي شنت على الأحياء السكنية والمستشفيات وتجمعات المدنيين في مدينة حلب السورية على مدار الأيام الماضية ما أدى لمقتل وإصابة العديد من الضحايا الأبرياء ومن بينهم أطفال. والمجلس إذ يؤكد أن هذا الهجوم يعتبر انتهاكا لكافة المواثيق الدولية والمبادئ الإنسانية والتي تعارض أحكام الدين الإسلامي وجميع الشرائع السماوية ليجدد المجلس دعوة المجتمع الدولي لوضع حد للمأساة الإنسانية والجرائم الوحشية التي يتعرض لها الشعب السوري الشقيق بما يعيد الأمن والاستقرار الى ربوع سوريا.

رئيس الوزراء يتوجه إلى بنغلاديش في بداية جولة آسيوية

غادر سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء والوفد المرافق لسموه البلاد امس متوجها إلى العاصمة البنغالية دكا في زيارة رسمية لجمهورية بنغلاديش الصديقة في بداية جولة اسيوية تشمل كلا من جمهورية فيتنام وجمهورية كوريا واليابان تستغرق عدة أيام.

وكان في وداع سموه على أرض المطار النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ الفريق م. خالد الجراح وعدد من الشيوخ والوزراء والمحافظين والمستشارين وقادة الجيش والشرطة والحرس الوطني وكبار المسؤولين في الدولة وسفراء جمهورية بنغلاديش وجمهورية فيتنام الاشتراكية وجمهورية كوريا واليابان.

وقال سموه في تصريح صحافي قبيل مغادرته البلاد انه يحمل رسائل من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الى زعماء الدول الأربع الصديقة تتعلق بالعلاقات المتينة بينها وبين دولة الكويت وسبل تطويرها إضافة الى القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وأوضح أنه سيجري مباحثات هو وكبار المسؤولين في الدول الأربع لبحث أوجه التعاون وسبل تعزيزه وأشار الى أن زيارته لجمهورية بنغلاديش الصديقة تعكس العلاقات التاريخية المتميزة بين البلدين الصديقين والروابط القوية بين الشعبين

ويرافق سموه وفد رفيع المستوى يضم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح وزير التربية وزير التعليم العالي د. بدر العيسى ونائب وزير الخارجية خالد الجار الله وعدد من كبار المسؤولين في الهيئة العامة للاستثمار والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ووزارة الخارجية ووزارة المالية ووزارة التربية والتعليم العالي ومؤسسة البترول الكويتية وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر وديوان سمو رئيس مجلس الوزراء.

كما يرافق سموه وفد تجاري برئاسة النائب الثاني لرئيس غرفة التجارة عبدالوهاب الوزان.

قانون البلدية وتعديل المعاقين وتجنيس البدون على الجلسة المقبلة

الأولويات: الحكومة طلبت تأجيل مناقشة وثيقة الإصلاح لحين عودة رئيس الوزراء

جانب من اجتماع لجنة الأولويات أمس

اعلن مقرر لجنة الاولويات النائب احمد لاري ان الحكومة طلبت خلال اجتماع اللجنة امس تأجيل مناقشة وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي لحين عودة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح الى البلاد. واضاف لاري في تصريح للصحافيين ان اللجنة اجتمعت بحضور وزير الاشغال العامة د.علي العمير ووزيرة الشؤون الاجتماعية هند الصبيح واتفقت اللجنة مع الجانب الحكومي على اولويات جلسة العاشر من الشهر الجاري.

واوضح ان هذه الاولويات هي تقرير اللجنة التعليمية بشأن حقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف وتقرير لجنة الداخلية والدفاع بتحديد عدد من يتم تجنيسهم خلال عام 2016 وتقرير اللجنة التشريعية بتعديل اللائحة الداخلية للمجلس وتقرير لجنة المرافق العامة حول تعديل قانون بلدية الكويت رقم 5 لسنة 2005 وتقرير اللجنة الصحية بتعديل قانون رعاية المعاقين وتقرير اللجنة المالية بشأن قانون مكافحة غسيل الاموال. وحول تقرير اللجنة التشريعية بشأن ادارة التحقيقات توقع لاري ان يتقدم عدد من النواب باستعجال نظر القانون في الجلسة المقبلة مؤكدا ان القرار لمجلس الامة. وذكر ان هناك توجها لتكليف اللجان الاصلية التحقيق بالمواضيع التي اقترح نواب تشكيل لجان تحقيق مستقلة لها مؤكدا ان هذا القرار متروك للمجلس.

واشار لاري الى اهمية استعجال اللجنة المالية إنجاز تقريرها في شأن قانون المناقصات العامة ليتسنى مناقشته في الجلسة المقبلة.

لاري: نستغرب قرار مجلس الوزراء حول تعيين نائب مدير التطبيقي

حمل النائب احمد لاري وزير التربية ووزير التعليم العالي د. بدر العيسى مسؤولية المزاجية في التعامل مع لوائح الخدمة المدنية في شأن تعيين القياديين معربا عن استغرابه من قرار مجلس الوزراء تعيين نائب مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

وقال لاري انه تم في السابق استبعاد بعض الاسماء لهذا المنصب بذريعة تجاوز سنوات الخدمة 35 عاما الا انه تم تعيين بعض الاسماء في مناصب قيادية تجاوزت خدمتها 35 عاما ومنها نائب مدير هيئة التطبيقي. واضاف انه اذا كان هناك استثناء من سنوات الخدمة فيجب ان يشمل هذا الامر الجميع اما استمرار المزاجية الحكومية فإننا نحمل الوزير العيسى المسؤولية الدستورية والقانونية.

من جهة اخرى أكد النائب احمد لاري انه سيتم توضيح المشاريع النفطية التي ستطرح خلال المؤتمر الذي سينعقد في فبراير 2017 وسيتم الاعلان عنها وشروطها وضوابطها مع بداية العام المقبل.

وقال لاري توضيحا لما نشر في بعض الصحف اول امس فإن هناك عددا من المشاريع جار تنفيذها من قبل مؤسسة البترول الكويتية كمصفاة الزور والوقود البيئي وتطوير الغاز الطبيعي في استراليا وغيرها طبقا لخطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة. واضاف اما المؤتمر الذي سيعقد في فبراير 2017 لطرح عدد من المشاريع النفطية بهدف جلب التكنولوجيا المتطورة من قبل المستثمر الاجنبي عن طريق القطاع الخاص على مساحة عشرة ملايين متر مربع فسيتم توضيح تلك المشاريع والاعلان عنها وشروطها وضوابطها مع بداية العام المقبل.

رئيس لجنة فلسطين بالبرلمان الأردني يصل البلاد في زيارة رسمية

النائب د. عودة الرويعي مستقبلا رئيس لجنة فلسطين بالبرلمان الأردني النائب يحيى السعود والوفد المرافق له

وصل رئيس لجنة فلسطين النيابية في مجلس النواب بالمملكة الأردنية الهاشمية النائب يحيى السعود والوفد المرافق له إلى البلاد أمس وذلك في زيارة رسمية تستغرق عدة أيام .

وكان في استقبال السعود على أرض المطار رئيس بعثة الشرف المرافقه النائب د. عوده الرويعي .

ومن المقرر أن يجتمع السعود خلال زيارته الرسمية مع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج كما سيلتقي برئيس وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية

وفد برلماني يشارك بالمؤتمر العربي الأفريقي

فيصل الشايع

د. خليل أبل

توجه وكيل الشعبة البرلمانية النائب فيصل الشايع على رأس وفد برلماني يضم عضو اللجنة التنفيذية للشعبة النائب د. خليل أبل إلى جمهورية ساحل العاج فجر امس وذلك للمشاركة في أعمال المؤتمر البرلماني العربي الأفريقي الرابع عشر خلال الفترة من 3 إلى 5 مايو الجاري.

التعليمية: التصويت على قانون الموهبين الاثنين

قال رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد د. عودة الرويعي ان اللجنة ناقشت مواد قانون تنظيم الجامعات الحكومية بحضور رئيس جمعية اعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت مشيرا الى ان اللجنة سوف تستكمل مناقشتها لهذا القانون في اجتماعها المقبل.

واضاف الرويعي في تصريح للصحافيين امس ان اللجنة سوف تصوت في اجتماعها المقبل على قانون رعاية الموهوبين ليرفع الى مجلس الامة ويدرج على جدول اعماله اضافة الى التعديل المقدم على قانون الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة.

وذكر أن اللجنة ستناقش في اجتماعها المقبل قانون التعليم الخاص مشيرا الى ان اللجنة التقت بعض ملاك المدارس الخاصة لمناقشة موضوع رفع الرسوم وسوف تستكمل اللجنة مناقشة هذا الامر في اجتماع يوم الاثنين المقبل.

المرأة والأسرة: إعداد مسودة قانون العنف الأسري

د. فرح صادق

أكدت مستشارة لجنة شؤون المرأة والأسرة د. فرح صادق أن اللجنة بصدد إعداد مسودة قانون مكافحة العنف الأسري والذي يختص بحماية الأسرة كاملة والمرأة بشكل خاص.

وأضافت صادق في تصريح صحافي أن القانون يشمل حماية الأسرة والمرأة خاصة من جميع أنواع العنف الذي من الممكن أن تتعرض له سواء النفسي أو الجسدي أو الجنسي أو الاقتصادي وسيكون هذا القانون مكملا لقانوني حماية الطفل ومحكمة الأسرة.

وذكرت أن هناك نقصا في التشريعات المحلية وهذا القانون يساهم في إكمال التشريعات الناقصة. وبينت أن هذا القانون يقترح انشاء مراكز إيواء لضحايا العنف الأسري وانشاء دائرة مختصة في جرائم العنف الأسري قوامها من الشرطة النسائية موضحة أن اللجنة بصدد الاجتماع قريبا لمناقشة مسودة القانون.

الخرينج يستقبل رئيس وأعضاء حملة «متى نسكن؟»

استقبل نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج في مكتبه امس رئيس حملة (متى نسكن؟) مشعان الهاجري وأعضاء الحملة رشيد الرشيدي وحسن الكندري وفارس العتيبي وفايز البقمي.

وجرى خلال اللقاء بحث آخر التطورات بشأن القضية الاسكانية والمعوقات التي تواجهها وسبل حلها.

الخرينج يتسلم درعا تذكارية من رئيس وأعضاء حملة متى نسكن

الهاجري للموافقة على أكثر من 3 أدوار للقسائم الحكومية

اقترح النائب ماضي الهاجري أن تقوم بلدية الكويت بالموافقة على ان تكون التراخيص الصادرة ببناء القسائم الحكومية المخصصة من قبل المؤسسة العامة الرعاية السكنية اكثر من ثلاثة أدوار بما يتوافق مع حاجة المخصص له.

وقال في الاقتراح برغبة الذي تقدم به في هذا الصدد: صدر القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية بهدف توفير المسكن الملائم للأسر الكويتية المخاطبة بأحكامه.

وفي هذا السبيل اشتمل القانون على التزام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتوفير ثلاثة بدائل لهذه الأسر وفقا لتوافر شروط الاستحقاق لكل منها في المستحق والمحقق له.

وتقر هذه البدائل في القسائم ويكون للمحق له الحصول على قرض من بنك الائتمان الكويتي للبناء كما يجوز ان يكون التحقيق بيتا حكوميا او شقة.

وبالنظر الى ان المخصص لهم قسائم حكومية للبناء بالقرض الممنوح لهم من البنك تصدر لهم تراخيص البناء من بلدية الكويت بحيث لا يجوز لهم زيادة الارتفاع المقرر للبيت عن ثلاثة ادوار.

وبالنظر الى تغير الظروف الاجتماعية الاسرية للمحقق له التي يظهر فيها حاجة الاسرة الى مساحة اضافية تكفل له المسكن الملائم فان من المطلوب موافقة بلدية الكويت على ان تكون التراخيص الصادرة ببناء هذه القسائم ويجوز ارتفاع اكثر من ثلاثة طوابق لذا أقترح الموافقة على ان تكون التراخيص الصادرة ببناء القسائم الحكومية المخصصة من قبل المؤسسة العامة الرعاية السكنية اكثر من ثلاثة أدوار بما يتوافق مع حاجة المخصص له.

ماضي الهاجري

أبل للصالح: هل توجد أملاك للدولة لا تقع تحت إشراف المالية؟

د. خليل ابل

وجه النائب د. خليل ابل سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح جاء فيه؛ هل هناك أملاك للدولة لا تقع تحت اشراف وإدارة وزارة المالية؟

ويرجى تزويدي بكشف بأملاك الدولة التي تشرف عليها وزارة المالية مع بيان بالأراضي المؤجرة بموجب حق الانتفاع ومواقع ومساحات كل قطعة منها وأسماء المستأجرين والمنتفعين ومعدل الإيجار بالمتر المربع أو مقابل حق الانتفاع والقيمة الإجمالية لكل عقد ومدته.

وهل تقوم أو قامت وزارتكم الموقرة بتأجير أجزاء من أملاك الدولة لغرض إقامة مبان للاستخدام الخاص أو التأجير خلال السنوات الخمس الماضية وحتى تاريخ طرح هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بكشف بهذه الأراضي شاملا كلا من تحديد مواقعها ومساحتها وقيمة الإيجار والغرض من الاستخدام والأسباب الموجبة لتأجيرها وأسماء الأشخاص المستفيدين؟

وهل توجد مبان مؤجرة على الجهات الحكومية بالدولة من المنتفعين والمستأجرين بعقود أملاك دولة تعود ملكية هذه الأراضي أساسا لأملاك الدولة؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدي بكشف يتضمن اسم المستأجر المنتفع بأملاك الدولة وقيمة الآنتفاع والقيمة المؤجرة على الجهة الحكومية المستأجرة من المنتفع والمساحة والمنطقة والمدة.

ويرجى تزويدي بكشف بالقيمة الإيجارية التي تستفيد منها الدولة بإيجارها لأملاك الدولة في جميع القطاعات،مفصلة حسب كل قطاع ومساحة الأرض وموقعها مع القيمة الكلية للايجار وكم يبلغ الفارق بين ما تجنيه إدارة أملاك الدولة كقيمة إيجارية وبين القيمة السوقية (الفعلية)للأراضي المؤجرة؟

وما مدى مساهمة هذا الفارق في الناتج القومي المحلي وما القيمة المضافة لاقتصاد البلد من العوائد؟

الجيران: العقوبات الرادعة أهم مميزات مشروعي قانون الإضراب

اصدر النائب د. عبدالرحمن الجيران بيانا صحافيا بشأن مذكرة قام باعدادها حول دراسة مشروعي قانون الإضراب المقدمين من النائبين عادل الخرافي وعبدالحميد دشتي.

وقال الجيران في مقدمة الدراسة:

يتعين تنظيم الإضراب في حدود الغرض منه باعتباره وسيلة تعبير جماعية للدفاع عن الحقوق العمالية ويجب ألا يتعدى ذلك ليصبح وسيلة تركيع وإرهاب لرب العمل وابتزاز له عن طريق المساومة في تعطيل المصالح.

وحول تقويم المشروعين قال الجيران تم الاطلاع على مشروعي قانون الإضراب المقدمين من النائبين عادل الخرافي وعبدالحميد دشتي وفيما يلي نوجز ملاحظاتنا على المشروعين بشكل خاص وعلى تشريع قانون للإضراب بشكل عام:

- المشروعان مشابهان إلى حد ما لقانوني الإضراب البحريني والمصري.

- المشروعان متطابقان في كل الأحكام تقريبا ولا يوجد فرق إلا في أساس مسؤولية الموظفين المضربين القانونية عن الأضرار الناتجة عن الإضراب تجاه المتعاملين مع جهة العمل.

وعن مميزات المشروعين قال ان المشروعين اصابا فيما يلي:

- إلغاء المسؤولية القانونية عن الإضرار الناتجة عن الإضراب على الموظفين المضربين وضمانهم للتعويض عن الأضرار الناتجة عن الإضراب والربح الفائت.

- فرض قيود وإجراءات تطيل الأمد وتعطي فرصة للموظفين وجهة الإدارة لمعالجة أسباب الإضراب قبل البدء فيه.

- إنشاء مؤسسة حكومية تعنى بشؤون الإضرابات وتشرف على المفاوضات وتضبط مسارها وتراقب إجراءاتها.

- تجريم مخالفات قانون الإضراب ووضع عقوبة رادعة.

واضاف الجيران: ويعاب على المشروعين ما يلي:

- إطلاق حق الإضراب في القطاع الحكومي دونما قيد فإن ذلك ينطوي على إخلال بتوازن العلاقة بين الموظفين وجهة الإدارة ويتعارض وقاعدة تساوي القوى بين الطرفين التي يبسطها قانون الخدمة المدنية ذلك أن الإضراب يمنح الموظفين سلطة مطلقة يظهرون بها على جهة الإدارة ظهورا يصعب معه المعالجة المتوازنة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة فالإضراب في القطاع الحكومي يؤدي إلى عدم استقرار الوظيفة العامة ويهدد أمنها ويعطل المصالح المهمة في البلاد دون مصلحة تذكر للموظف لذلك فالمصلحة الوطنية تقتضي حظر الإضراب في القطاع الحكومي حظرا مطلقا نظرا لظهور المفسدة فيه على المصلحة أما بالنسبة للقطاع الخاص فهناك مساحة بين الموظف ورب العمل قد تغيب فيها حقوقه الثابتة في عقد العمل ولا يقوى على استيفائهالذلك فإن إجازة الإضراب في القطاع الخاص بالقيود الواردة قد تكون فيه مصلحة راجحة.

- وإن كان لا مفر من إقرار حق الإضراب في القطاع الحكومي نزولا على التزام الكويت دوليا بالمعاهدات الدولية التي تقر هذا الحق فإنه يتعين تقييد هذا الحق على نحو يقلل مفاسده فيحظر في المؤسسات الحيوية التي تتصل بمعاش الناس اليومي وأمن البلاد ويكون الحظر إما بتسمية تلك المؤسسات صراحة في مشروع القانون أو بتفويض وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بتسميتها لاحقا في اللائحة التنفيذية وهذا الأفضل شريطة وضع معيار أو تعريف للمؤسسات الحيوية يكون جامعا ومانعا قدر الإمكان.

د. عبدالرحمن الجيران

نواب يطالبون العيسى بالإسراع في حل مشكلة الشعب المغلقة في التطبيقي

تواصلت ردود الأفعال النيابية المطالبة بالاسراع في وضع حل لمشكلة الشعب المغلقة بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وأكد غير نائب أن هذه المشكلة سيكون لها مردود سيئ على مستقبل أبناءنا الطلبة والطالبات خصوصا المقبلين منهم على التخرج.

النائب عسكر العنزي أكد ضرورة إسراع وزير التربية وزير التعليم العالي د. بدر العيسى في حل مشكلة الشعب المغلقة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب التي أدت الى لجوء بعض الطلاب في كليات ومعاهد الهيئة الى الاعتصام بعد ان بات مستقبلهم التعليمي مهددا بالضياع.

وقال عسكر في تصريح صحافي: يجب زيادة المخصصات المالية للكورس الصيفي في التعليم التطبيقي لفتح الشعب المغلقة وفي حال لم تتوافر الميزانية اللازمة لذلك فعلى الحكومة ممثلة في وزارة التعليم العالي التقدم الى مجلس الأمة بطلب لتعزيز ميزانية هيئة التعليم التطبيقي مؤكدا أن نواب مجلس الامة لن يرفضوا زيادة المخصصات المالية للكورس الصيفي لانه في صالح الطلاب والطالبات وإنقاذ مستقبلهم.

واستغرب عسكر الكرم الحاتمي للحكومة مع الدول الاخرى بتقديم المنح والمساعدات بينما تبخل الحكومة على أبنائها طلاب وطالبات التعليم التطبيقي وتترك مستقبلهم التعليمي في مهب الريح والجلوس في بيوتهم بدلا من قضاء هذا الوقت في مراجعة دروسهم والتسابق في تسجيل مواد جديدة للإسراع في إنهاء وحداتهم الدراسية ودخول الحياة العملية.

وتمنى عسكر من رئيس وأعضاء اللجنة التعليمية البرلمانية سرعة عقد اجتماع لها واستدعاء وزير التربية وزير التعليم العالي وقيادات الوزارة وقيادات هيئة التعليم التطبيقي لحل هذه المشكلة التي ستؤثر على مستقبل الآلاف من الطلاب والطالبات في كليات ومعاهد الهيئة.

ومن جهته طالب النائب منصور الظفيري وزير التربية وزير التعليم العالي د.بدر العيسى بحسم مشكلة الشعب المغلقة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب التي سيكون لها مردود سيئ على مستقبل ابنائنا الطلاب والطالبات في كليات ومعاهد الهيئة خصوصا المقبلين منهم على التخرج.

عسكر العنزي

منصور الظفيري

طلال الجلال

وقال الظفيري في تصريح صحافي إن الوزير مطالب بتحرك سريع لأن الأمر لا يحتمل التأجيل والفصل الصيفي على الأبواب معتبرا حجة عدم وجود ميزانية تهربا لا يتسق مع المنطق في ظل وجود وفرة مالية وبإمكان الوزير طلب اعتماد تكميلي الميزانية ولا أظن هناك عراقيل حكومية أو نيابية ستؤخر إقرار الاعتماد لأنه مرتبط بمستقبل الطلبة.

وفضل الظفيري أن تعقد اللجنة التعليمية البرلمانية اجتماعا مع الوزير وقيادات التطبيقي لحل هذه المشكلة المرتبطة بمصائر عدد كبير من الطلبة والطالبات في كليات ومعاهد الهيئة ووضع النقاط على الحروف وانهاء مشكلة الشعب. ودعا الظفيري الوزير العيسى إلى تدارك الأمر وعدم تركه عرضة للاجتهادات لأن مثل هذه الأمور والمتعلقة بمستقبل الأجيال تحتاج إلى قرار سريع يبرهن على تحمل المسؤولية مثمنا دور الجموع الطلابية التي تعاملت مع الحدث برقي ولم تخرج عما هو متاح اذ كان الاحتجاج ديمقراطيا معبرا بشكل واضح على ضرورة حل مشكلة الشعب المغلقة في التطبيقي.

من جهته طالب النائب طلال الجلال وزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى بحل مشكلة الشعب المغلقة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب على وجه السرعة، نظرا لما تسببته من مشاكل لابنائنا الطلبة.

وقال الجلال في تصريح صحافي انه يجب توفير الميزانية اللازمة من اجل فتح الشعب المغلقة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي ومسؤولية وزارة التعليم العالي معنية بتوفيرها مبديا استعداد مجلس الامة من اقرار اية اعتمادات تصب في مصلحة ابنائنا الطلبة.

وابدى الجلال تأييده مطالبات الطلبة بالهيئة العامة للتطبيقي المستحقة مشددا على ان زيادة المخصصات المالية للكورس الصيفي يصب في مصلحتهم ويساهم في توفير الكوادر البشرية القادرة على الانخراط بسوق العمل.

وشدد الجلال على ضرورة استثمار وقت طلبة وطالبات التعليم وتمكينهم من مراجعة دروسهم والتسابق في تسجيل مواد جديدة للإسراع في إنهاء وحداتهم الدراسية ودخول الحياة العملية .

ودعا الجلال اللجنة التعليمية البرلمانية الى بحث هذا الموضوع مع الوزير د. بدر العيسى والجهات المعنية والاجتماع مع ممثلين عن الطلبة من أجل انهاء هذه المشكلة التي باتت تؤرق الطلبة والطالبات في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

عاشور: أجندة منظمة لتسليم القطاع النفطي للقطاع الخاص

علق النائب صالح عاشور على اضراب اكثر من 300 عامل من عمالة المقاول لدى شركة نفط الكويت في منطقة الروضتين أمس الاول بسبب اعتراضهم على تأخير صرف رواتبهم والغاء بعض مزاياهم قائلا: هذا ما حذرنا منه قبل فترة بعدم تسليم رقاب أبنائنا الموظفين والعمال بيد القطاع الخاص غير المستقر وظيفيا والعكس صحيح عندما تعرضت شركة نفط الخليج احدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية الى أزمة نتج عنها وقف العمل بالانتاج ومع ذلك كان هناك استقرار وظيفي للمواطنين فيها وعدم انهاء خدماتهم.

واضاف عاشور: كما أن هناك أيضا تجارب سيئة سابقة سنة 2009 عندما تعرضت بعض الشركات الاستثمارية لأزمة اقتصادية قامت بإنهاء خدمات الكثير من المواطنين لديهم دون حسيب أو رقيب من الحكومة. واكد عاشور أن ما يمر به القطاع النفطي حاليا ما هو إلا تنفيذ أجندة منظمة لتسليم شركات القطاع النفطي للقطاع الخاص وإن كان تحت مسميات مختلفة وهذا غير مقبول بتاتا مستطردا بالقول: مسؤوليتنا الرقابية تحتم منع هذا التلاعب بمصدر الدخل الرئيسي للبلد.

صالح عاشور

النصف يسأل عن حالات نقل القيد الانتخابي

وجه النائب راكان النصف سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد جاء فيه: يرجى تزويدي بعدد حالات نقل القيد الانتخابي التي تم تسجيلها في كشوف الناخبين في السنوات الثلاث الأخيرة كل على حدة مع بيان الدائرة الانتخابية الأصلية والدائرة التي تم النقل لها.

ويرجى تزويدي بكشف بأسماء الناخبين ممن قاموا بنقل قيدهم الانتخابي وبيان الدائرة الانتخابية خلال السنوات الثلاث الأخيرة كل على حدة كما يرجى تزويدي بعدد حالات التسجيل الجديد للناخبين في السنوات الثلاث الأخيرة كل على حدة مع بيان الدائرة الانتخابية لكل ناخب.

راكان النصف

ويرجى تزويدي بكشف بأسماء الناخبين المسجلين الجدد وبيان الدائرة الانتخابية خلال السنوات الثلاث الأخيرة كل على حدة

دشتي يستفسر عن مدة خدمة أحد موظفي البترول الوطنية

تقدم النائب عبد الحميد دشتي بسؤال الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح جاء فيه: من حيث تطبيق مبدأ العدل والمساواة بين جميع العاملين في القطاع النفطي وإحقاقا لقرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية الخاص بالإحالة للتقاعد من تجاوز سن الـ 35 عاما من الخدمة واستنادا للمادة 121 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الموقر يرجى تزويدي بالآتي:

كم عدد سنوات الخدمة الفعلية المسجلة في مؤسسة التأمينات الاجتماعية للموظف ع. ب - مدير دائرة التسويق المحلي في شركة البترول الوطنية الكويتية؟

وهل تطبيق قرار مؤسسة البترول الكويتية بإحالة الإشرافيين من مدير ورئيس فريق عمل ممن لديهم مدة اشتراكات 35 سنة لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية للتقاعد تطبق من دون استثناء على الجميع؟ وهل تم استثناء موظفين من القرار أعلاه خلال السنة المالية الحالية 2016/2017؟

في حال الإيجاب يرجى تزويدنا بأسمائهم ومنصبهم وسبب الاستثناء وموافقة مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية على ذلك.

عبد الحميد دشتي

5 نواب يقترحون تعديل قانون تنظيم التعليم العالي بما يضمن منع الاختلاط

تقدم النواب حمود الحمدان وعودة الرويعي ومحمد الحويلة وعلي الخميس وحمدان العازمي باقتراح بقانون في شأن تعديل بعض احكام المادة الاولى من القانون رقم 24 لسنة 1996 في شأن تنظيم التعليم العالي في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والتعليم في المدارس الخاصة جاء فيه:

مادة اولى: يستبدل بنص المادة الاولى من القانون رقم 24 لسنة 1996 المشار اليه النص التالي: تلتزم الحكومة بالعمل على تطوير المباني القائمة لكليات ومعاهد ومراكز جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بما يضمن منع الاختلاط بين الذكور والاناث في المباني والمختبرات والمكتبات والانشطة والخدمات التربوية والادارية وجميع المرافق على ان تلتزم عند تصميم المباني التي تستحدث بالمتطلبات السابقة.

محمد الحويلة

مادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الايضاحية: صدر القانون رقم 24 لسنة 1996 بهدف تأكيد الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية باعتبارها مصدرا تشريعيا يهتدي بتعاليمها وبما جاء في الفتاوى الشرعية الصادرة من قطاع الافتاء والبحوث الشرعية ادارة الافتاء (لجنة الأمور العامة) التابعة لوزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية (الفتوى رقم 51 ع/2005) بتاريخ 2005/5/21 والفتوى رقم 214ع/2006 بتاريخ 2006/12/12 بأنه لا يجوز الاختلاط بين الذكور والاناث في التعليم وتوافقا وحرصا على القيم والعادات والتقاليد التي يقوم عليها البناء الاجتماعي الكويتي وفقا لاحكام الاسلام وذلك بمنع الاختلاط بين الطلاب والطالبات في المباني وقاعات الدراسة والتزام الوزارات والجهات ذات الصلة بذلك وتأكيدا على التزام كل من وزارة التعليم العالي ووزارة التربية بالقيام بمسؤولياتها والاسهام في رقي الفكر وتقدم العلوم مع مراعاة قيم المجتمع وبما يحقق مساهمة الجامعات والمعاهد والمدارس الخاصة الايجابية في تنشئة الاجيال قائمة في اطار من التكامل العلمي والروحي والخلقي في ضوء مبادئ الشريعة الاسلامية.

ولتحقيق ذلك كله جاء هذا الاقتراح بقانون لاستبدال نص المادة الاولى من القانون المشار اليه بحيث يكون الفصل كاملا بين الطلاب والطالبات ومحققا في المباني والمختبرات والمكتبات وسائر الانشطة الاجتماعية في دور العلم والجامعة والمدارس الخاصة.

حمود الحمدان

عودة الرويعي

حمدان العازمي

علي الخميس

الجبري: كل منصف يعرف أن مجلس 2013 إنجازاته غير مسبوقة

أكد مقرر اللجنة المالية والاقتصادية النائب محمد الجبري لـ «الدستور» ان كل منصف يعرف بأن مجلس 2013 انجازاته غير مسبوقة والارقام خير دليل على ذلك مشيرا الى ان هذا بالتوافق مع الحكومة لأجل مصلحة البلد وأبناء الشعب الكويتي.

واضاف أن المجلس الحالي طبق المادة 50 من الدستور بحذافيرها والتي تنص على التعاون بين السلطتين مع الفصل بينهما وعدم تدخل السلطة في الاختصاصات الاخرى مضيفا: بات من الضروري على الحكومة الإسراع في الانتهاء من صياغة اللوائح الداخلية لحزمة القوانين الاقتصادية التي اقرها المجلس والكفيلة بالخروج من الأزمة الاقتصادية الطاحنة وتعالج العجز في الميزانية العامة للدولة.

وعن القوانين التي تم اقرارها من قبل المجلس قال: لو تم تنفيذها بالشكل الصحيح لأصبحت عجلة التنمية أسرع مشيرا الى انه بسبب تأخر الحكومة في اصدار اللوائح الداخلية للقوانين عقد جلسة تاريخية خاصة لاستعجال الحكومة في اصدار اللوائح وتنفيذها على ارض الواقع.

محمد الجبري

وبين الجبري انه بالرغم من ان دور المجلس تشريعي ورقابي ودور الحكومة التنفيذ إلا انه وضع النقاط على الحروف في جلسة محاسبة للحكومة وأدت هذه الجلسة الى الإسراع الحكومي في اصدار بعض اللوائح التنفيذية للقوانين مستطردا: ولكن مازالت تسير بخطى وان كانت تحتاج لمزيد من السرعة للانتهاء من لوائح القوانين الاخرى.

وأشار الجبري الى انه اذا استمر هذا التعاون بالشكل الصحيح التي تنص عليه المادة 50 من الدستور بتكريس مبدأ التعاون بين السلطة والفصل بين عملها والتي طبقت بهذا المجلس خير تطبيق فإن الرابح سيكون الكويت.

واوضح الجبري انه لا خيار امام الحكومة إلا الانجاز في ظل الوضع الاقتصادي الحالي والاوضاع الاقليمية التي من حولنا مشددا على ضرورة انجاز القوانين الاقتصادية التي ستنتشل الكويت من العجز المالي الآني.

وناشد الجبري سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ان يحث الوزراء وجميع افراد الفريق الحكومي على الانجاز خاصة أن هناك قرارات تصحيحة صدرت من مجلس الوزراء فيما يتعلق بالمسؤولين ومكافأتهم.

الدويسان يسأل عن الخطة الزمنية لعمل هيئة الاتصالات

تقدم النائب فيصل الدويسان بسؤال الى وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري حول هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات طالب من خلاله بالاطلاع على الخطة الزمنية لعمل الهيئة والاعمال التي بدأت بمباشرتها بالفعل.

وفيما يلي نص السؤال: في عام 2014 صدر القانون رقم 37 لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات (37 / 2014) وفي 2015 صدر القانون رقم 98 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون. وكان الهدف من اقرار القانون الرغبة في تطوير الأداء وإحداث فاعلية أكثر لهذا القانون تلائم تطور العصر فقد رؤي تعديل بعض أحكامه ومواده وإضافة فقرات لبعض المواد لذا جاء القانون بعدة تعديلات سواء من ناحية الصياغة واستبدال بعض النصوص شريطة ألا يتعارض ذلك مع أحكام الدستور والقانون. وتم تعيين المهندس سالم الأذينة رئيسا لمجلس هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات بدرجة وزير بقرار من مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد يوم الاثنين 27 اكتوبر 2014.

في الثاني من فبراير من العام 2016 الجاري اعلن رئيس الهيئة م. سالم الاذينة عن تشكيل لجنة متخصصة لتسهيل اجراءات نقل بعض الاختصاصات والاصول وفق خطة زمنية محددة كي تتمكن من القيام بكامل مهامها معلنا وقتها ان الهيئة باشرت مهام عملها رسميا. وحسب المعلومات المتوافرة لدينا ان الهيئة تعمل من خلال مكتب مؤجر في احد المجمعات التجارية وتتحمل الدولة تكاليف الايجار من ذلك الوقت لذلك نرجو افادتنا بالاطلاع على الخطة الزمنية لعمل الهيئة ان امكن وهل انتهت اللجنة المشكلة لنقل المهام من اعمالها؟

وما الاعمال التي بدأت الهيئة بمباشرتها بالفعل؟ وهل مازال هناك اختصاصات لم تنقل لها حتى الآن؟

فيصل الدويسان

التشريعات المنجزة منذ التأسيسي

أعدت جريدة «الدستور» ملفا شاملا ينشر على حلقات متتالية يسلط الضوء على أعداد وتصنيف التشريعات الصادرة منذ المجلس التأسيسي وتبين ان عدد التشريعات 3649 منها 1072 قانونا و677 اتفاقية و1900 قانون للميزانيات كما تبين ان المجلس الحالي 2013 اكثر المجالس انجازا للقوانين بـ97 قانونا و3 مراسيم وفي هذه الحلقة نتناول القوانين الصادرة في المجلسين الأول والثاني.

«الدستور» تسلط الضوء على إنجازاته التشريعية

مجلس 1963: 195 تشريعا منها 74 قانونا و90 للميزانيات و31 اتفاقية

التشريعات المنجزة في الفصل الأول

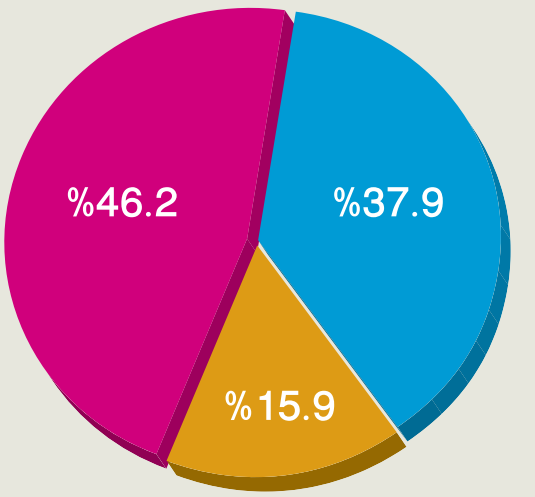

القوانين	القوانين	الاتفاقيات	الميزانيات والحسابات الختامية	الاجمالي
العدد	74	31	90	195
المعدل	% 37.9	% 15.9	% 46.2	% 100

القوانين موزعة على أدوار الانعقاد

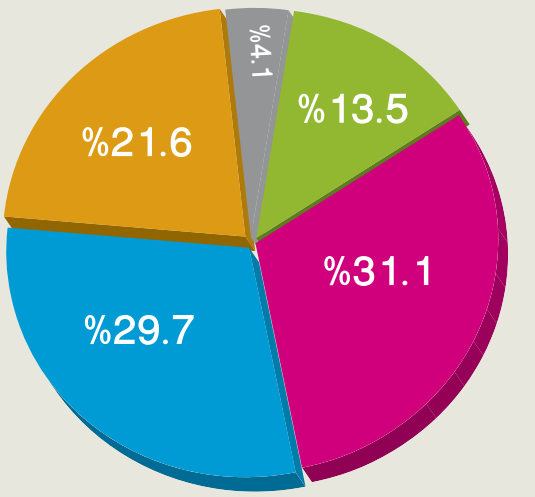

دور الانعقاد	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الاجمالي
العدد	10	23	22	16	3	74
المعدل	% 13.5	% 31.1	% 29.7	% 21.6	% 4.1	% 100

الاتفاقيات المنجزة موزعة على أدوار الانعقاد

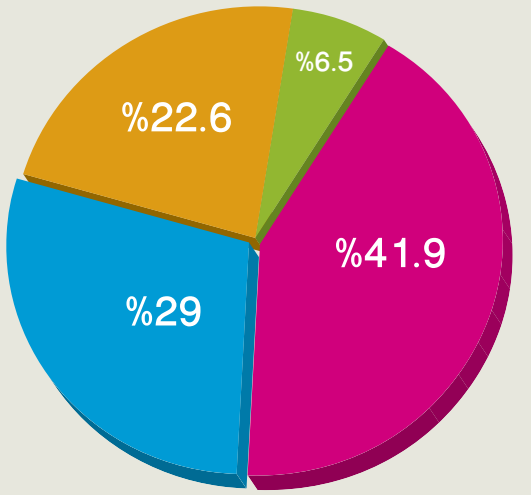

دور الانعقاد	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الاجمالي
العدد	2	13	9	7	31
المعدل	% 6.5	% 41.9	% 29	% 22.6	% 100

صدر في الفصل التشريعي الأول الذي استهل اعماله في 29 يناير 1963 واستمر 4 سنوات 195 تشريعا منها 74 قانونا و90 قانونا في شأن الميزانيات والحسابات الختامية و31 اتفاقية.

وقد تنوعت التشريعات الصادرة ما بين 74 قانونا بنسبة 37.9 % من إجمالي التشريعات الصادرة في الفصل الاول فيما بلغ عدد الاتفاقيات الصادرة 31 قانونا باتفاقية بنسبة 15.9 % من إجمالي التشريعات و90 قانونا للميزانيات والحسابات الختامية بنسبة 46.2 % من إجمالي التشريعات الصادرة وتشير الاحصائيات بالنسبة للقوانين والمراسيم بقوانين إلى أن هناك 42 قانونا جديدا من بين 74 قانونا بنسبة 56.8 % والباقي 32 تعديلا على قوانين قائمة بنسبة 43.2 %.

وعلى صعيد أدوار الانعقاد بالنسبة للتشريعات الصادرة المتعلقة بالقوانين والاتفاقيات والميزانيات والحسابات الختامية فقد شهد دور الانعقاد الاول من الفصل التشريعي الاول إقرار 18 قانونا بمعدل 9.2 % من إجمالي التشريعات الصادرة في الفصل الاول وعددها 195 قانونا وفي دور الانعقاد الثاني فقد تم إقرار 45 قانونا بمعدل 23.1 % وفي دور الانعقاد الثالث فقد تم إقرار 52 قانونا بمعدل 26.7 % وفي دور الانعقاد الرابع فقد تم إقرار 70 قانونا بمعدل 35.9 % وفي دور الانعقاد الخامس التكميلي فقد تم اقرار 10 قوانين بمعدل 5.1 %.

أما تصنيفات موضوعات التشريعات فقد صدر 11 قانونا بشأن الاقتصاد والتجارة و9 قوانين بشأن العدل والقضاء و6 قوانين بشأن انتخابات مجلسي الامة والبلدي و4 قوانين بشأن الرعاية الصحية وقانونين بشأن التعليم و11 قانونا بشأن الادارة والتخطيط و4 قوانين بشأن الرعاية السكنية و6 قوانين بشأن الجيش والشرطة.

من أبرز القوانين في الفصل التشريعي الاول قانون اللائحة الداخلية لمجلس الامة والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وإنشاء ديوان المحاسبة واعفاء بعض السفن والمراكب الكويتية من الرسوم الجمركية وانشاء بنك التسليف والادخار لسنة 1965 وانشاء معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الاوسط وتنظيم التعليم العالي لسنة 1966 وتوحيد قرض في شركة ناقلات النفط الكويتية 1966 واقراض الشركات المساهمة الكويتية والتحقيق البرلماني واصلاح الجهاز الإداري والمناقصات العامة ومجلس الدفاع الأعلى والاحصاء والتعداد واحكام توارث الامارة وتحديد الرسوم القنصلية والقانون الموحد لمقاطعة اسرائيل والعمل في القطاع الاهلي وايجار الاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين واصدار قانون الصناعة والتعليم الالزامي وانشاء بنك التسليف والادخار وتعيين مخصصات رئيس الدولة والمختارين وقانون تنظيم القضاء وتحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة والعمل في القطاع الحكومي وانشاء الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي وتنظيم الوكالات التجارية والاجتماعات والمواكب والتجمعات والمفارقة ان هذا القانون الاخير قضت المحكمة الدستورية ببطلان بعض مواده من سنوات وقدمت الحكومة مشروع قانون جديدا مازال قيد الدراسة في لجنة شؤون الداخلية والدفاع.

التحقيق البرلماني وإصلاح الجهاز الإداري

قانون قرم 1 لسنة 1964 في شأن التحقيق البرلماني وإصلاح الجهاز الإداري وجاء فيه:

تكون للجان التي يشكلها مجلس الامة للتحقيق في امر معين من الامور الداخلة في اختصاصه وفقا للمادة 114 من الدستور الصلاحيات المقررة في المادتين 8 و9 من اللائحة الداخلية في شأن لجنة الفصل في صحة العضوية وتتشكل لجنة لاصلاح الجهاز الاداري في الوزارات على النحو الآتي:

- وزير العدل وتكون له الرئاسة.
- اعضاء لجنة مع المعلومات بمجلس الامة.
- المحامي العام.

وتضع اللجنة الاجراءات اللازمة لنظام عملها وينتهي عمل اللجنة بانتهاء دور الانعقاد الحالي لمجلس الامة ما لم يقرر المجلس بموافقة الحكومة استمرارها بعد ذلك ويقتصر اختصاص اللجنة على الموظفين الذين في الخدمة وقت صدور هذا القانون ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا بحضور وزير العدل والمحامي العام واغلبية اعضاء لجنة جمع المعلومات.

ويقصد بالمخالف في تطبيق هذا القانون كل من تثبت ضده مخالفات ادارية او مالية او تقوم شبهات قوية على عدم امانته او على استغلاله لنفوذه ويقصد بالمخالفات المالية كل اثراء بسبب عدم الامانة او استغلال النفوذ او الغدر بأموال الدولة وللموظف الذي يتقرر عزله وفقا لاحكام هذا القانون ان يتظلم الى اللجنة في خلال شهر من اعلامه بالقرار النهائي الصادر بعزله وللجنة في الحدود المعينة بالفقرة الثانية من المادة 7 من هذا القانون ان تعدل قرارها او ان تلغيه وفي جميع الاحوال تكون قرارات اللجنة النهائية قطعية فلا يجوز الطعن فيها امام اي جهة ادارية او قضائية.

التتمة ص09

التشريعات المنجزة منذ التأسيسي

أعدت جريدة «الدستور» ملفا شاملا ينشر على حلقات متتالية يسلط الضوء على أعداد وتصنيف التشريعات الصادرة منذ المجلس التأسيسي وتبين ان عدد التشريعات 3649 منها 1072 قانونا و677 اتفاقية و1900 قانون للميزانيات كما تبين ان المجلس الحالي 2013 اكثر المجالس انجازا للقوانين بـ97 قانونا و3 مراسيم وفي هذه الحلقة نتناول القوانين الصادرة في المجلسين الأول والثاني.

11 قانونا بشأن الاقتصاد والتجارة و 9 للعدل والقضاء و 6 لانتخابات مجلسي الأمة والبلدي

إنشاء ديوان المحاسبة وتوارث الإمارة والوكالات التجارية أبرز قوانين الفصل الأول

التشريعات موزعة على أدوار الانعقاد

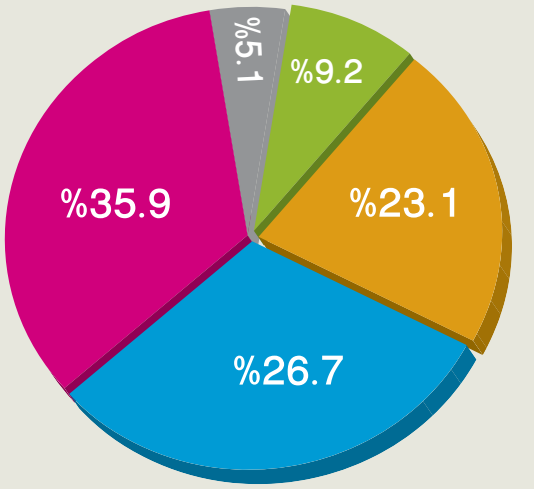

دور الانعقاد	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الاجمالي
العدد	18	45	52	70	10	195
المعدل	% 9.2	% 23.1	% 26.7	% 35.9	% 5.1	% 100

الميزانيات والحسابات الختامية موزعة على أدوار الانعقاد

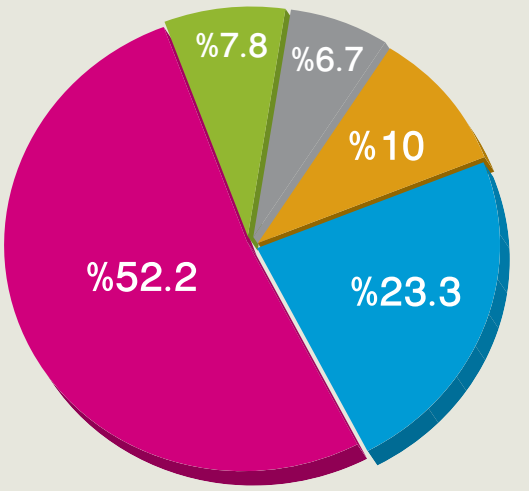

دور الانعقاد	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الاجمالي
العدد	6	9	21	47	7	90
المعدل	% 6.7	% 10	% 23.3	% 52.2	% 7.8	% 100

مقارنة بين القوانين والمراسيم بقوانين والتعديلات عليها

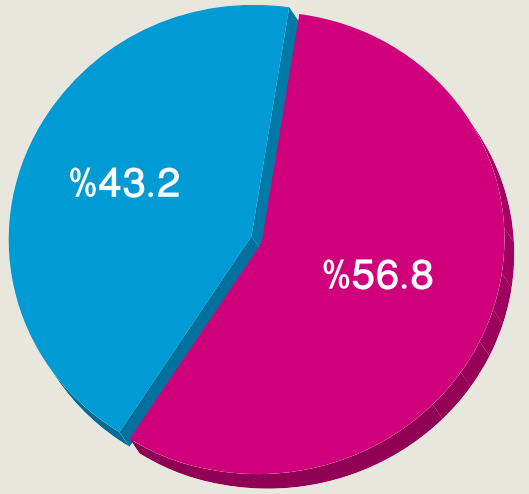

القوانين	القوانين الجديدة	تعديلات على القوانين	الاجمالي
العدد	42	32	74
المعدل	% 56.8	% 43.2	% 100

تتمة المنشور ص08

وفي التفاصيل أهم القوانين الصادرة في الفصل التشريعي الأول

ديوان المحاسبة

القانون يهدف الى تحقيق رقابة فعالة على الاموال العامة وذلك عن طريق ممارسة الاختصاصات المخولة له بمقتضى هذا القانون وعلى الوجه المبين فيه وتشمل الرقابة المالية التي يختص بها الديوان الجهات الآتية:

أولا: كافة الوزارات والإدارات والمصالح العامة التي يتألف منها الجهاز الاداري للدولة.

ثانيا: البلديات وسائر الهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية.

ثالثا: الهيئات والمؤسسات والمنشآت العامة التابعة للدولة أو البلديات او لغيرها من الهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية العامة.

رابعا: الشركات او المؤسسات التي يكون للدولة او احد الاشخاص المعنوية العامة الاخرى نصيب في رأسمالها لا يقل عن 50 % منه او تضمن لها حدا ادنى من الارباح. ويختص الديوان بمراقبة تحصيل ايرادات الدولة وانفاق مصروفاتها في حدود الاعتمادات الواردة بالميزانية والاستيثاق من كفاية الانظمة والوسائل المتبعة لصون الاموال العامة ومنع العبث بها. وتشمل رقابة الديوان بوجه خاص حسابات الوزارات والمصالح والادارات الحكومية وسائر فروعها وكذلك حسابات الجهات ذات الميزانيات المستقلة او الملحقة بما فيها مجلس الامة.

مجلس الدفاع الأعلى

يتولى مجلس الدفاع الاعلى الشؤون العليا للدفاع والمحافظة على سلامة الوطن والاشراف على القوات المسلحة وسياسة التجنيد وما يتصل بذلك من المسائل ويقوم على رسم السياسة العليا لشؤون الدفاع وتنسيق وسائل تعاون مختلف اجهزة الدولة في شؤون الدفاع وتقرير الحاجة لاعلان الحكم العرفي وابداء الرأي في حالات اعلان الحرب الدفاعية وشروط معاهدات الصلح والاتفاقيات العسكرية والامور العليا في العمليات الحربية العامة اثناء الحرب.

الوكالات التجارية

نص القانون على انه لا يجوز ان يباشر اعمال الوكالة التجارية في الكويت الا من يكون كويتي الجنسية شخصيا طبيعيا كان أم اعتباريا ويجب لصحة الوكالة عند التسجيل ان يكون الوكيل مرتبطا مباشرة بالموكل او بالوكيل الرسمي المحلي للموكل اذا اثبت ان هذا الاخير لا يزاول اعمال التوزيع ولا يعتد بأي وكالة غير مسجلة كما لا تسمع الدعوى بشأنها وظل هذا القانون ساريا لاكثر من نصف قرن حتى قام مجلس الامة الحالي باصدار قانون جديد عصري للوكالات التجارية.

التعليم الإلزامي

يهدف القانون إلى أن يكون التعليم الزاميا مجانيا لجميع الاطفال الكويتيين من ذكور واناث من بداية المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة المتوسطة وتلتزم الدولة بتوفير المباني المدرسية والكتب والمعلمين وكل ما يضمن نجاح التعليم الالزامي من قوى بشرية ومادية ويبدأ التعليم الالزامي بالنسبة للطفل من سن السادسة حسب التاريخ الميلادي ويظل الالزام قائما طوال المدة التي تقررها اللوائح والنظم الادارية.

قانون الصناعة

يهدف القانون الى تنظيم النشاط الصناعي في البلاد من حيث الاهتمام بتنظيم الصناعات الوطنية وانمائها وحمايتها وتطويرها والاشراف على تنسيق النشاط الصناعي واحداث الصناعات الجديدة المقيدة على اسس علمية وفنية واقتصادي حتى يمكن الاكتفاء بالانتاج القومي وتصدير الفائض منه الى خارج البلاد.

وقد اتى هذا القانون بامتيازات ترمي الى تشجيع القطاع الخاص بالسير في عمليات التصنيع والعمل على تأمين استقرار اليد العاملة الصناعية ورفع مستواها الفني عن طريق التدريب المهني وفقا لبرامج تعدها الدولة لهذا الشأن بالاشتراك مع المنشآت الصناعية التي تساهم في نفقات هذا التدريب.

مقاطعة إسرائيل

نص القانون على انه يحظر على كل شخص طبيعي او اعتباري ان يعقد بالذات او بالواسطة اتفاقا مع هيئات او اشخاص مقيمين في اسرائيل او منتمين اليها بجنسيتهم او يعملون لحسابها او لمصلحتها اينما اقاموا وذلك متى كان محل الاتفاق صفقات تجارية او عمليات مالية او اي تعامل اخر ايا كانت طبيعته وتعتبر الشركات والمنشآت أيا كانت جنسيتها التي لها مصالح او فروع او توكيلات عامة في اسرائيل في حكم الهيئات والاشخاص المحظور التعامل معهم طبقا للفقرة السابقة حسبما يقرره المشرف على شؤون المقاطعة وفقا لتوصيات مؤتمر ضباط الاتصال.

تنظيم التعليم العالي

يختص بكل ما يتعلق بالمرحلة العليا من التعليم وبالعمل على تزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في فروع العلوم المختلفة كما يعنى باجراء البحوث العلمية وتشجيعها لخدمة المجتمع والعمل على رقي الاداب وتقدم العلوم والفنون ويهتم بصفة خاصة بدراسات الحضارة العربية والاسلامية وتوثيق الروابط الثقافية والعملية مع الجامعات ومعاهد التعليم العالي والهيئات العلمية العربية والاجنبية.

42 قانون جديدا و32 تعديلا

المجلس يقر لائحته الداخلية من 183 مادة

المناقصات العامة صدر في الفصل الأول ولم يعدل حتى تاريخه

التشريعات المنجزة منذ التأسيسي

أعدت جريدة «الدستور» ملفا شاملا ينشر على حلقات متتالية يسلط الضوء على أعداد وتصنيف التشريعات الصادرة منذ المجلس التأسيسي وتبين ان عدد التشريعات 3649 منها 1072 قانونا و677 اتفاقية و1900 قانون للميزانيات كما تبين ان المجلس الحالي 2013 اكثر المجالس انجازا للقوانين بـ97 قانونا و3 مراسيم وفي هذه الحلقة نتناول القوانين الصادرة في المجلسين الأول والثاني.

قانون أحكام «توارث الإمارة»

قانون رقم 4 لسنة 1964 في شأن أحكام توارث الإمارة جاء فيه:

المادة الأولى: الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح.

المادة الثانية: الأمير رئيس الدولة وذاته مصونة لا تمس ولقبه حضرة صاحب السمو أمير الكويت.

المادة الثالثة: يشترط لممارسة الأمير صلاحياته الدستورية ألا يفقد شرطا من الشروط الواجب توافرها في ولي العهد فإن فقد أحد هذه الشروط وفقد القدرة الصحية على ممارسة صلاحياته فعلى مجلس الوزراء - بعد التثبت من ذلك - عرض الأمر على مجلس الأمة في الحال لنظره في جلسة سرية خاصة فإذا ثبت للمجلس بصورة قاطعة فقدان الشرط والقدرة المنوه عنهما قرر بأغلبية ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم انتقال ممارسة صلاحيات الامير الى ولي العهد بصفة مؤقتة أو انتقال رئاسة الدولة اليه نهائيا.

المادة الرابعة: اذا خلا منصب الامير نودي بولي العهد اميرا.

فإذا خلا منصب الامير قبل تعيين ولي العهد مارس مجلس الوزراء جميع اختصاصات رئيس الدولة لحين اختيار الامير بذات الاجراءات التي يبايع بها ولي العهد في مجلس الامة وفقا للمادة الرابعة من الدستور ويجب ان يتم الاختيار في هذه الحالة خلال ثمانية ايام من خلو منصب الامير.

المادة الخامسة: لا تجوز مخاصمة الامير باسمه أمام المحاكم.

ويعين الأمير بأمر أميري وكيلا أو أكثر يتولون في الحدود التي بينها الامر الصادر بتعيينهم اجراءات التقاضي وتوجه اليهم الاوراق القضائية في الشؤون الخاصة بالأمير.

المادة السادسة: يعين ولي العهد بالطريقة المنصوص عليها في المادة الرابعة من الدستور ولقبه سمو ولي العهد. ويشترط في ولي العهد ان يكون رشيدا عاقلا مسلما وابنا شرعيا لأبوين مسلمين وألا تقل سنه يوم مبايعته عن ثلاثين سنة ميلادية كاملة.

المادة السابعة: ينوب ولي العهد عن الامير في ممارسة صلاحياته الدستورية في حالة تغيبه خارج الدولة وفقا للشروط والاوضاع المبينة في المواد 61 و62 و63 و64 من الدستور وللأمير ان يستعين بولي العهد في أي أمر من الأمور الداخلة في صلاحيات رئيس الدولة الدستورية.

الدوائر الانتخابية

قانون رقم 78 لسنة 1966 في شأن تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية المجلس تضمن في مادته الاولى تقسيم الكويت الى عشر دوائر والتي جرى على أساسها انتخابات الفصول التشريعية من الاول الى الرابع ثم عدلت الى 25 دائرة اعتبارا من الفصل التشريعي الخامس في 1981 وحتى انتخابات الفصل الحادي عشر في 2006 ثم تم تقسيم الكويت الى 5 دوائر ما زالت سارية حتى الان.

الاتفاقيات المنجزة في الفصل الأول

م	اسم القانون	تاريخ الجلسة	دور الانعقاد
1	قانون رقم 7 لسنة 1963 الخاص بقرض الجمهورية الجزائرية	1963/3/12	الاول
2	قانون رقم 23 لسنة 1963 بالاذن للحكومة في ان تأخذ من الاحتياطي العام ما يغطي قرضا للجمهورية العراقية	1963/9/24	الاول
3	قانون رقم 25 لسنة 1963 بالموافقة على انضمام الكويت إلى اتفاقيه مزايا وحصانات الامم المتحدة لعام 1946	1963/11/12	الثاني
4	قانون رقم 26 لسنة 1963 بالاذن للحكومة في ان تاخذ من الاحتياطي العام ما يغطي قرضا لصندوق تمويل مشروع انقاذ اثار النوبة التابع لوزارة الثقافة والارشاد القومي بالجمهورية العربية المتحدة	1963/11/19	الثاني
5	قانون رقم 6 لسنة 1964 بالتصديق على اتفاقية تبادل تسليم المجرمين بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية	1964/2/08	الثاني
6	قانون رقم 7 لسنة 1964 بشأن التصديق على اتفاقية الاعلانات والانابات القضائية بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية	1964/2/08	الثاني
7	قانون رقم 9 لسنة 1964 بالتصديق على اتفاق بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية العراقية بشأن تزويد الكويت بالمياه العذبة	1964/2/22	الثاني
8	قانون رقم 15 لسنة 1964بالموافقة على اتفاق في شأن تحديد تفاصيل تنفيذ احكام المادة السادسة من اتفاقية تعديل اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية الموقعة في 15 / 12 / 1954	1964/3/31	الثاني
9	قانون رقم 16 لسنة 1964 في شأن التصديق على اتفاقية تنفيذ الاحكام بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية اللبنانية	1964/4/14	الثاني
10	قانون رقم 18 لسنة 1964 في شأن الموافقة على اتفاق قرض بين الكويت والجمهورية العربية المتحدة	1964/5/05	الثاني
11	قانون رقم 19 لسنة 1964 في شأن الموافقة على اتفاق قرض بين الكويت والمملكة الاردنية الهاشمية	1964/5/05	الثاني
12	قانون رقم 20 لسنة 1964 في شأن الترخيص للحكومه في اقراض الجمعية التعاونية المصرية لبناء المساكن لضباط القوات المسلحة	1964/5/05	الثاني
13	قانون رقم 24 لسنة 1964 بشأن العمل بالاتفاقية رقم 111 الخاصة بالتفرقة العنصرية فيما يختص بالاستخدام والمهنة بالكويت	1964/4/18	الثاني
14	قانون رقم 32 لسنة 1964 في شان الموافقة على اتفاق قرض بين دولة الكويت والجمهورية التونسية	1964/7/04	الثاني
15	قانون رقم 40 لسنة 1964 بالموافقة على اتفاقية الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية والاتفاقية رقم 81 الخاصة بتفتيش العمل في الصناعة والتجارة والاتفاقية رقم 119 الخاصة بالحماية من الالات	1964/7/06	الثاني

الاتفاقيات المنجزة في الفصل الأول

م	اسم القانون	تاريخ الجلسة	دور الانعقاد
16	قانون رقم 13 لسنة 1965 بالموافقة على بروتوكول ملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بشان تعديل الجداول الملحقة بها	1965/3/23	الثالث
17	قانون رقم 14 لسنة 1965 في شأن الموافقة على ارتباط دولة الكويت باتفاقية اتحاد اذاعات الدول العربية	1965/3/23	الثالث
18	قانون رقم 15 لسنة 1965 بالموافقة على الاتفاق المعقود بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية حول المسائل التي تهم الدولتين في ميدان التجارة والتعاون الاقتصادي	1965/3/23	الثالث
19	قانون رقم 16 لسنة 1965 بالموافقة على معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء	1965/3/23	الثالث
20	قانون رقم 17 لسنة 1965 بالموافقة على الاتفاقية الدولية لسلامة الارواح في البحار لعام 1960	1965/3/23	الثالث
21	قانون رقم 24 لسنة 1965 بالموافقة على اتفاق القرض الموقع في 26 ابريل سنة 1965 بين حكومة الكويت والمملكة المغربية	1965/1/22	الثالث
22	قانون رقم 22 لسنة 1965 بالموافقة على اتفاق القرض الموقع بين حكومتي الكويت والجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية في 1965/4/25	1965/6/15	الثالث
23	قانون رقم 23 لسنة 1965 بالموافقة على اتفاق القرض الموقع في 26 مارس سنة 1965 بين حكومتي الكويت والجمهورية العربية المتحدة	1965/6/15	الثالث
24	قانون رقم 44 لسنة 1965 بالموافقة على اتفاق القرض الموقع في في 23 مايو سنة 1965 بين حكومتي الكويت والجمهورية اللبنانية	1965/7/05	الثالث
25	قانون رقم 3 لسنة 1966 بالموافقة على اتفاق القرض الموقع في 31 اغسطس سنة 1965 بين دولة الكويت وجمهورية السودان	1966/1/04	الرابع
26	قانون رقم 25 لسنة 1966 بالموافقة على الاحكام المعدلة للمادة السابعة من ميثاق منظمة الصحة العالمية	1966/3/22	الرابع
27	قانون رقم 41 لسنة 1966 بالموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية العراقية والبرتوكول المتفق عليه بينهما حول تشجيع انتقال رؤوس الاموال والاستثمارات	1966/5/17	الرابع
28	قانون رقم 47 لسنة 1966 بالموافقة على اتفاق تشجيع انتقال رؤوس الاموال والاستثمارات الموقع في 12 شوال سنة 1385هـ الموافق 2 من فبراير سنة 1966 م بين حكومه دولة الكويت وحكومة الجمهورية العربية المتحدة	1966/5/24	الرابع
29	قانون رقم 48 لسنة 1966 بالموافقة على الاتفاقية المبرمة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية في شأن تقسيم المنطقة المحايدة	1966/6/04	الرابع
30	قانون رقم 59 لسنة 1966 بالموافقة على تعديل اتفاقيه اتحاد اذاعات الدول العربية	1966/6/25	الرابع
31	قانون رقم 62 لسنة 1966 بالموافقة على التعديلات التي اجريت على اتفاقيه تاسيس المنظمه الاستشارية البحرية للحكومات	1966/6/25	الرابع

التشريعات المنجزة منذ التأسيسي

أعدت جريدة «الدستور» ملفا شاملا ينشر على حلقات متتالية يسلط الضوء على أعداد وتصنيف التشريعات الصادرة منذ المجلس التأسيسي وتبين ان عدد التشريعات 3649 منها 1072 قانونا و677 اتفاقية و1900 قانون للميزانيات كما تبين ان المجلس الحالي 2013 اكثر المجالس انجازا للقوانين بـ97 قانونا و3 مراسيم وفي هذه الحلقة نتناول القوانين الصادرة في المجلسين الأول والثاني.

القوانين المنجزة بالفصل التشريعي الأول لمجلس 1963

م	اسم القانون	تاريخ الجلسة	دور الانعقاد
1	قانون رقم 5 لسنة 1963 بالغاء القانون رقم 47 لسنة 1960 الخاص بمجلس الانشاء	1963/3/03	الاول
2	قانون رقم 6 لسنة 1963 في شأن انتخاب بلدية الكويت تعديل المادة 59 من القانون رقم 31 لسنة 1962 المعدل بالقانون رقم 33 لسنة 1962.	1963/3/12	الاول
3	قانون رقم 8 لسنة 1963 بتعديل المادة 60 من القانون رقم 31 لسنة 1962 بتنظيم بلدية الكويت.	1963/3/26	الاول
4	قانون رقم 9 لسنة 1963 بتعديل بعض احكام القانون رقم 35 لسنة 1961 بانشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	1963/4/02	الاول
5	قانون رقم 10 لسنة 1963 بتعديل المادة الاولى من المرسوم الاميري رقم 10 لسنة 1960 بقانون ديوان الموظفين	1963/3/26	الاول
6	قانون رقم 11 لسنة 1963 بتعديل الماده 23 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شان انتخابات مجلس الامة (قانون انتخابات مجلس الامة ولا يجوز لعضو تولي وظيفة ولا يجوز لرجال القضاء الترشيح حتى يستقيلوا ولا يجوز لرؤساء لجان قيد الناخبين او اعضائها الترشيح في دائرة عمل هذه اللجان)	1963/4/02	الاول
7	قانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الامة	1963/4/23	الاول
8	قانون رقم 13 لسنة 1963 في شأن الاجتماعات والمواكب والتجمعات	1963/5/21	الاول
9	قانون رقم 14 لسنة 1963 بتعديل قانون العمل في القطاع الحكومي	1963/6/08	الاول
10	قانون رقم 22 لسنة 1963 بتعديل بعض احكام القانون رقم 11 لسنة 1962 في شأن جوازات السفر	1963/7/02	الاول
11	قانون رقم 24 لسنة 1963 بانشاء مجلس الدفاع الاعلي	1963/11/12	الثاني
12	قانون رقم 27 لسنة 1963 في شأن الاحصاء والتعداد	1963/11/26	الثاني
13	قانون رقم 1 لسنة 1964 في شأن التحقيق البرلماني واصلاح الجهاز الاداري	1963/12/31	الثاني
14	قانون رقم 4 لسنة 1964 في شأن احكام توارث الامارة	1964/1/14	الثاني
15	قانون رقم 8 لسنة 1964 بشأن تحديد الرسوم القنصلية	1964/2/08	الثاني
16	قانون رقم 10 لسنة 1964 في شأن الاجراءات الوقائية من امراض الحيوانات المعدية	1964/2/22	الثاني
17	قانون رقم 11 لسنة 1964 في شأن بلدية الكويت	1964/2/04	الثاني
18	قانون رقم 13 لسنة 1964 بالترخيص للحكومة في ان تاحذ من الاحتياطي العام ما يغطي التزاماتها من مقررات مجلس ملوك ورؤساء الدول العربية	1964/3/15	الثاني
19	قانون رقم 12 لسنة 1964 بشأن منع تلويث المياه الصالحة للملاحة بالزيت	1964/2/08	الثاني
20	قانون رقم 21 لسنة 1964 في شأن القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل	1964/5/09	الثاني
21	قانون رقم 22 لسنة 1964 بتعديل المادة 273 من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم الاميري رقم 6 لسنة 1960	1964/5/12	الثاني
22	قانون رقم 23 لسنة 1964 في شأن مزاولة مهنة التمريض بالكويت	1964/5/12	الثاني
23	قانون رقم 25 لسنة 1964 بتعديل بعض احكام القانون رقم 1 لسنة 1964 بشأن التحقيق البرلماني واصلاح الجهاز الاداري	1964/5/05	الثاني
24	قانون رقم 30 لسنة 1964 بانشاء ديوان المحاسبة	1964/7/04	الثاني
25	قانون رقم 31 لسنة 1964 في شأن اعفاء بعض السفن والمراكب الكويتية من الرسوم الجمركية	1964/7/04	الثاني
26	قانون رقم 34 لسنة 1964 في شان تعديل بعض احكام القانون رقم 14 لسنة 1963 بتعديل قانون العمل في القطاع الحكومي	1964/7/04	الثاني
27	قانون رقم 36 لسنة 1964 بشأن تنظيم الوكالات التجارية	1964/7/06	الثاني
28	قانون رقم 33 لسنة 1964 في شأن نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة	1964/7/04	الثاني
29	قانون رقم 37 لسنة 1964 في شأن المناقصات العامة	1964/7/06	الثاني
30	قانون رقم 38 لسنة 1964 في شأن العمل في القطاع الاهلي	1964/7/07	الثاني
31	قانون رقم 39 لسنة 1964 في شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين	1964/7/04	الثاني
32	قانون رقم 41 لسنة 1964 بتعديل الماده الاولى من قانون تنظيم محكمة المرور	1964/7/06	الثاني
33	قانون رقم 42 لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة امام المحاكم	1964/7/07	الثاني
34	قانون رقم 43 لسنة 1964 الاستيراد	1964/11/17	الثالث
35	قانون رقم 45 لسنة 1964 بتعديل بعض مواد قانون المرافعات المدنية والتجارية	1964/7/06	الثالث
36	قانون رقم 46 لسنة 1964 بتعديل الماده 206 من قانون الجزاء	1964/11/10	الثالث
37	قانون رقم 1 لسنة 1965 بتعديل المادة الاولى من القانون رقم 4 لسنة 1961 باصدار قانون التوثيق	1965/1/23	الثالث
38	قانون رقم 3 لسنة 1965 بتعديل بعض احكام القانون رقم 6 لسنة 1962 في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات	1965/2/23	الثالث
39	قانون رقم 6 لسنة 1965 باصدار قانون الصناعة	1965/2/23	الثالث
40	قانون رقم 9 لسنة 1965 بالموافقة على انشاء درجتين جديدتين ضمن الوظائف الدائمة للموظفين (الحلقهة الاولى الوظائف العليا) في الباب الاول من ميزانية وزارة العدل للسنة المالية 1964 / 1965	1965/3/28	الثالث
41	قانون رقم 10 لسنة 1965 في شأن تعديل المادة 12 من القانون رقم 25 لسنة 1960 الخاص بمزاولة مهنة الصيدلة وتنظيم الصيدليات ومخازن الادوية والوسطاء ووكلاء مصانع وشركات الادوية	1965/3/09	الثالث
42	قانون رقم 11 لسنة 1965 في شأن التعليم الالزامي	1965/3/09	الثالث
43	قانون رقم 12 لسنة 1965 بتعديل بعض احكام قانون تنظيم القضاء	1965/3/09	الثالث
44	قانون رقم 20 لسنة 1965 بتعديل بعض احكام القانون البحري الكويتي لسنة 1959	1965/4/20	الثالث
45	قانون رقم 21 لسنة 1965 بشأن اضافة فقرة جديدة إلى المادة 13 من قانون الجنسية الكويتية الصادر بالمرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959	1965/7/08	الثالث
46	قانون رقم 21 لسنة 1965 في شأن نظام مؤسسه الخطوط الجويه الكويتية	1965/5/25	الثالث
47	قانون رقم 25 لسنة 1965 بتعديل مادة في قانون الوظائف العامة المدنية	1965/6/22	الثالث
48	قانون رقم 26 لسنة 1965 بتعديل بعض احكام المرسوم الاميري رقم 17 لسنة 1959 بقانون اقامة الاجانب	1965/6/22	الثالث
49	قانون رقم 27 لسنة 1965 بتعديل بعض احكام قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية	1965/6/22	الثالث
50	قانون رقم 28 لسنة 1965 بتعديل بعض احكام القانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الاندية وجمعيات النفع العام	1965/6/26	الثالث
51	قانون رقم 29 لسنة 1965 بتعديل مادة في قانون المطبوعات والنشر رقم 3 لسنة 1961	1965/6/26	الثالث
52	قانون رقم 30 لسنة 1965 بانشاء بنك التسليف والادخار	1965/6/29	الثالث
53	قانون رقم 41 لسنة 1965 في شأن العقارات المراد تثمينها واستملاكها جملة	1965/7/05	الثالث
54	قانون رقم 42 لسنة 1965 بتعديل المادة الاولى من القانون رقم 13 لسنة 1960 بجدول درجات ومرتبات القضاة واعضاء النيابة وقواعد توظيفهم	1965/7/06	الثالث
55	قانون رقم 43 لسنة 1965 بتخويل الحكومة تقديم قرض إلى شركه البترول الوطنيه	1965/7/05	الثالث
56	قانون رقم 2 لسنة 1966 بانشاء معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الاوسط	1966/1/04	الرابع
57	قانون رقم 4 لسنة 1966 بتعيين مخصصات رئيس الدولة	1966/1/11	الرابع
58	قانون رقم 7 لسنة 1966 بتعديل مرتب السفير فوق العادة المفوض	1966/2/08	الرابع
59	قانون رقم 29 لسنة 1966 في شأن تنظيم التعليم العالي	1966/4/05	الرابع
60	قانون رقم 38 لسنة 1966 بمد المهلة المحددة لتثمين العقارات والاراضي المنصوص عليها في القانون رقم 41 لسنة 65 في شأن العقارات المراد تثمينها واستملاكها جملة	1966/5/03	الرابع
61	قانون رقم 40 لسنة 1966 في شأن المختارين	1966/5/03	الرابع
62	قانون رقم 49 لسنة 1966 في شأن اقراض الشركات المساهمة الكويتية	1966/6/04	الرابع
63	قانون رقم 50 لسنة 1966 بتعديل بعض احكام القانون رقم 1 لسنة 1964 المعدلة بالقانون رقم 25 لسنة 1964 في شأن التحقيق البرلماني واصلاح الجهاز الاداري	1966/5/10	الرابع
64	قانون رقم 55 لسنة 1966 بتمديد ميعاد اجراء الانتخابات والتعيين للمجلس البلدي الجديد	1966/6/14	الرابع
65	قانون رقم 56 لسنة 1966 بتعديل قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 15 لسنة 1960	1966/6/14	الرابع
66	قانون رقم 63 لسنة 1966 بانشاء الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي	1966/6/25	الرابع
67	قانون رقم 64 لسنة 1966 بتعديل بعض احكام القانون رقم 35 لسنة 1961 بانشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية المعدل بالقانون رقم 9 لسنة 63	1966/6/25	الرابع
68	قانون رقم 65 لسنة 1966 في شأن تعديل بعض احكام القانون رقم 18 لسنة 1960 بالعمل في القطاع الحكومي	1966/6/25	الرابع
69	قانون رقم 66 لسنة 1966 بإضافة فقرة جديدة الى المادة الخامسة من القانون رقم 41 لسنة 1965 في شأن العقارات المراد تثمينها واستملاكها جملة	1966/6/25	الرابع
70	قانون رقم 67 لسنة 1966 بتعديل بعض مواد القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة (مواد 1 و31 و32 و35) (قانون انتخابات مجلس الامة وتوقيت عملية الانتخاب من 8 ص إلى 8 م)	1966/6/25	الرابع
71	قانون رقم 70 لسنة 1966 بتعديل بعض مواد المرسوم رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية المعدل بالمرسوم رقم (2) لسنة 1960 والقانون رقم (21) لسنة 1965	1966/6/28	الرابع
72	قانون رقم 73 لسنة 1966 باضافة فقرة جديدة للمادة (295) من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم الاميري رقم (6) لسنة 1960	1966/11/08	الخامس التكميلي
73	قانون رقم 74 لسنة 1966 بتعديل المادة (59) من قانون تنظيم القضاء	1966/11/08	الخامس التكميلي
74	قانون رقم 78 لسنة 1966 في شأن تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة	1966/12/13	الخامس التكميلي

التشريعات المنجزة منذ التأسيسي

أعدت جريدة الدستور ملفا شاملا ينشر على حلقات متتالية يسلط الضوء على أعداد وتصنيف التشريعات الصادرة منذ المجلس التأسيسي وتبين ان عدد التشريعات 3649 منها 1072 قانونا و677 اتفاقية و1900 قانون للميزانيات كما تبين ان المجلس الحالي 2013 اكثر المجالس انجازا للقوانين بـ97 قانونا و3 مراسيم وفي هذه الحلقة نتناول القوانين الصادرة في المجلسين الأول والثاني.

الدستور تسلط الضوء على إنجازاته التشريعية

مجلس 1967: 170 تشريعا منها 65 قانونا و85 ميزانية و 20 اتفاقية

التشريعات المنجزة في الفصل الثاني

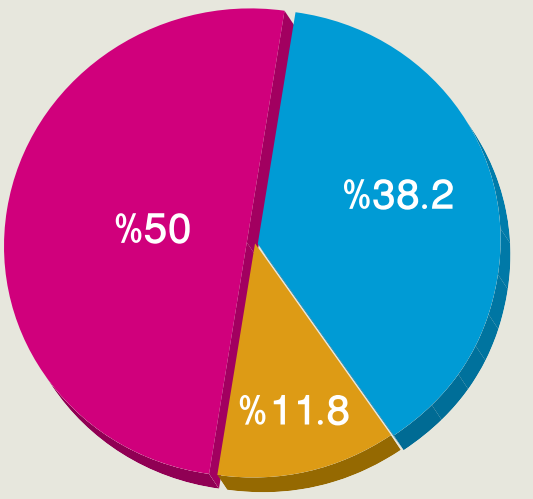

القوانين	القوانين	الاتفاقيات	الميزانيات والحسابات الختامية	الاجمالي
العدد	65	20	85	170
المعدل	%38.2	%11,8	%50	% 100

القوانين موزعة على أدوار الانعقاد

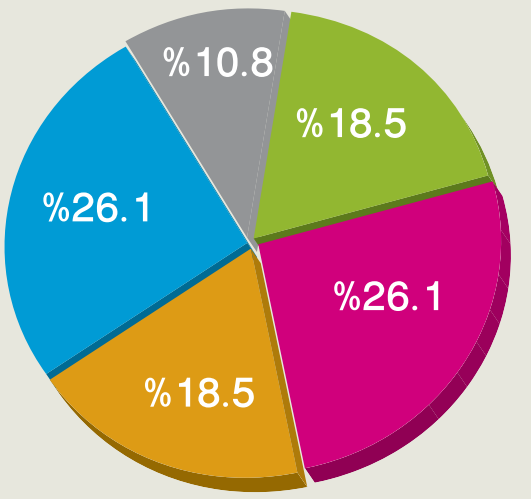

دور الانعقاد	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الاجمالي
العدد	12	17	12	17	7	65
المعدل	%18.5	%26.1	%18.5	%26.1	%10.8	% 100

الاتفاقيات المنجزة موزعة على أدوار الانعقاد

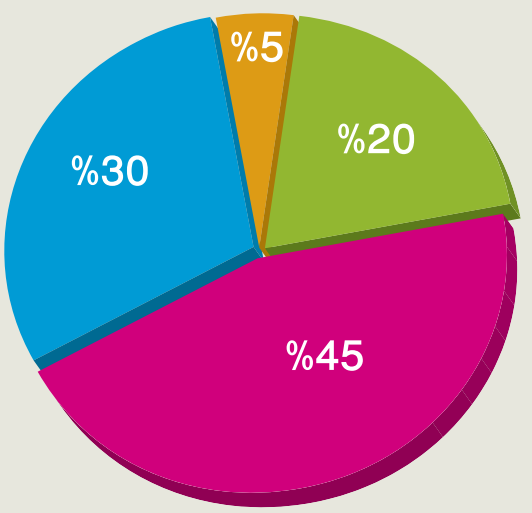

دور الانعقاد	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الاجمالي
العدد	4	9	6	1	20
المعدل	%20	%45	%30	%5	% 100

صدر في الفصل التشريعي الثاني الذي استهل اعماله في 7 فبراير عام 1967 واستمر 4 سنوات 170 تشريعا منها 65 قانونا و85 قانونا بشأن الميزانيات والحسابات الختامية و 20 اتفاقية

وقد تنوعت التشريعات الصادرة في الفصل الثاني ما بين 65 قانونا بنسبة 38.2 % فيما بلغ عدد الاتفاقيات الصادرة 20 قانونا باتفاقية بنسبة 11.8 % و 85 قانونا للميزانيات والحسابات الختامية بنسبة 50 % من إجمالي التشريعات الصادرة وتشير الاحصائيات بالنسبة للقوانين والمراسيم بقوانين أن هناك 40 قانونا جديدا من بين 65 قانونا بنسبة 61.5 % والباقي 25 تعديلا على قوانين قائمة بنسبة 38.5 %

وعلى صعيد أدوار الانعقاد بالنسبة للتشريعات الصادرة المتعلقة بالقوانين والاتفاقيات والميزانيات والحسابات الختامية فقد شهد دور الانعقاد الاول من الفصل التشريعي الثاني إقرار 44 قانونا بمعدل 25.9 % من إجمالي التشريعات الصادرة وعددها 170 قانونا وفي دور الانعقاد الثاني فقد تم إقرار 47 قانونا بمعدل 27.6 % وفي دور الانعقاد الثالث فقد تم إقرار 34 قانونا بمعدل 20 % وفي دور الانعقاد الرابع تم إقرار 35 قانونا بمعدل 20.5 % وفي دور الانعقاد الخامس التكميلي فقد تم اقرار 10 قوانين بمعدل 5.9 %

أما تصنيفات القوانين فقد صدر 14 قانونا بشأن الاقتصاد والتجارة و5 قوانين بشأن العدل والقضاء و9 قوانين بشأن انتخابات مجلسي الامة والبلدي و 3 قوانين بشأن الرعاية الصحية و 6 قوانين بشأن الادارة والتخطيط و4 قوانين بشأن الرعاية السكنية و8 قوانين بشأن الجيش والشرطة و4 قوانين بشأن الرعاية الاجتماعية.

ومن أبرز القوانين التي صدرت في الفصل التشريعي الثاني نظام مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والاحكام العرفية والاشراف على الاتجار في بعض السلع والمواد وتحديد اسعارها وتحصيل ضريبه الدخل المستحقة على بعض شركات النفط ومعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات الحربية والجيش ودعم الدول العربية التي تأثرت مواردها مباشره نتيجة للعدوان الاسرائيلي وتنظيم الالتزامات الناشئة عن العمل غير المشروع وزيادة رأسمال شركة البترول الوطنية الكويتية وتثمين بيوت السكن الخاص والمساعدات العامة وقانون اقامة الاجانب ونظام قوة الشرطة وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والنقد والبنك المركزي والمهنة المصرفية والمجاهرة بالإفطار في رمضان وانشاء شركة مطاحن الدقيق الكويتية وتحديد املاك الدولة خارج خط التنظيم العام وانشاء محكمة لأمن الدولة واستكمال تثمين بيوت السكن الخاص والعمل في قطاع الاعمال النفطية وتمديد الاجل المحدد لإجراء الانتخابات والتعيين للمجلس البلدي وتنظيم تراخيص المحلات التجارية وتنظيم قيد المواليد والوفيات وتنظيم اعمال البريد وتنظيم تداول الاوراق المالية الخاصة بالشركات ومعاملات بيوت السكن الخاص ومعاشات ومكافآت التقاعد لرئيس مجلس الوزراء.

أهم القوانين الصادرة في الفصل التشريعي الثاني

تثمين بيوت السكن الخاص

قانون رقم 4 لسنة 1968 في شأن تثمين بيوت السكن الخاص جاء فيه: تتولى بلدية الكويت وفقا لاحكام هذا القانون تثمين بيوت السكن الخاص وهي: أ - بيوت السكن الخاص التي يقيم فيها اصحابها فعلا وصدرت بها صيغ استملاك ولم يسبق ان ثمن لهم.

ب- بيوت السكن الخاص التي صدرت بها صيغ استملاك واجرها اصحابها للغير وسكنوا بيوتا غيرها لعدم صلاحيتها لهم ولم يسبق ان ثمن لهم.

ج - بيوت السكن الخاص التي صدرت بها صيغ استملاك واجر اصحابها اجزاء منها لاسباب اجتماعية ويسكنون الاجزاء الاخرى فعلا ولم يسبق ان ثمن لهم.

د - بيوت السكن الخاص التي صدرت بها صيغ استملاك ويقيم فيها اصحابها فعلا وسبق ان ثمن لهم.

على ان تكون الاولوية بالتثمين لبيوت السكن الخاص المشار اليها في البنود أ وب وج وبأقدمية صيغ استملاك فيما بينها.

نظام قوة الشرطة

قانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة جاء فيه: يتكون مشروع القانون المرافق من خمسة ابواب وملحق من اربعة جداول وقد تناول الباب الاول الاحكام العامة من تعريف للشرطة وتحديد لصلاحيتها ومهامها وللعناصر التي تتألف منها في حين بينت المادة الرابعة عن اي طريق يكون الالتحاق بقوة الشرطة وقد عددت المادة الخامسة الرتب العسكرية لضباط الشرطة بحسب التسلسل العسكري كما جرت عليه المادة السادسة بالنسبة لافراد وضباط صف الشرطة.

ولقد نصت المادة العاشرة على ان من مهام قوة الشرطة العمل على منع ارتكاب الجرائم وضبط ما يقع منها ولما كان اداء رجال الشرطة مهامهم الاساسية قد يعرضهم للخطر ما يقتضي معه الاستعانة باستعمال القوة او السلاح بالقدر الذي لا يتعدى الحاجة وفي ظروف لا يكون فيها مناص من استعمال القوة.

تراخيص المحلات التجارية

قانون رقم 32 لسنة 1969 بشأن تراخيص المحلات التجارية جاء فيه: لا يجوز فتح او تملك اي منشأة او مكتب بقصد الاشتغال بالتجارة او مزاولة مهنة او حرفة الا بعد الحصول على ترخيص في هذا الشأن من وزارة التجارة والصناعة وذلك ما لم تكن مزاولة المهنة او الحرفة خاضعة لقوانين او مراسيم قرارات خاصة.

ويجوز منح الشركات المؤسسة الترخيص وفقا لاحكام قانون الشركات التجارية من شركاء كويتيين وغير كويتيين اذا توافرت الشروط الآتية:

أ - ان يقدم كل شريك ما يثبت انه دفع قيمة حصته من رأسمال الشركة او ان له اموالا في الكويت لا تقل

التتمة ص13

التشريعات المنجزة منذ التأسيسي

أعدت جريدة الدستور ملفا شاملا ينشر على حلقات متتالية يسلط الضوء على أعداد وتصنيف التشريعات الصادرة منذ المجلس التأسيسي وتبين ان عدد التشريعات 3649 منها 1072 قانونا و677 اتفاقية و1900 قانون للميزانيات كما تبين ان المجلس الحالي 2013 اكثر المجالس انجازا للقوانين بـ97 قانونا و3 مراسيم وفي هذه الحلقة نتناول القوانين الصادرة في المجلسين الأول والثاني.

14 قانونا بشأن الاقتصاد والتجارة و6 للإدارة والتخطيط و3 للرعاية الصحية

تثمين السكن الخاص والأحكام العرفية أبرز القوانين في الفصل الثاني

مقارنة بين القوانين والتعديلات عليها

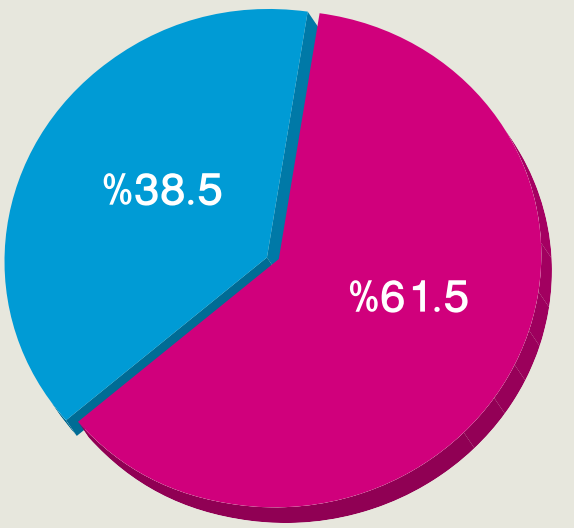

القوانين	القوانين الجديدة	تعديلات على القوانين	الاجمالي
العدد	40	25	65
المعدل	%61.5	%38.5	% 100

المجلس يقر تنظيم تراخيص المحلات التجارية والمساعدات العامة

40 قانونا جديدا و25 تعديلا

تتمة المنشور ص12

قيمتها عن قيمة حصته وقت تأسيس الشركة.

ب - ان تكون اقامة الشركاء غير الكويتيين في شركات الاشخاص اقامة مشروعة في الكويت ويصدر الترخيص في هذه الحالة باسم الشركة وعنوانها ويظل ساريا طوال مدة قيام الشركة.

ولا يجوز منح تاجر اشهر افلاسه خلال السنة الاولى من مزاولته التجارة ترخيصا بالاشتغال في التجارة ولا لمن حكم عليه بالادانة في احدى جرائم الافلاس بالتدليس او الغش التجاري او السرقة او النصب او خيانة الامانة او التزوير او استعمال الاوراق المزورة ما لم يرد الى كل منهما اعتباره ويعاقب كل من مارس التجارة خلافا لاحكام هذا الحظر بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 28 من قانون التجارة.

المساعدات العامة

قانون رقم 5 لسنة 1968 في شأن المساعدات العامة جاء فيه: تسري احكام هذا القانون على كل كويتي مقيم في دولة الكويت اذا توافرت فيه الشروط المبينة في هذا القانون ويطبق هذا القانون على الارامل والمطلقات الكويتيات السابق زواجهن من غير الكويتيين اذا احتفظن بجنسيتهن الكويتية او استعدنها كما يطبق على الزوجات المهجورات اذا توافرت فيهن نفس الشروط السابقة وكذلك على من يعلن من الابناء ويجوز لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل صرف المساعدات للكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين اذا احتفظن بجنسيتهن الكويتية في حالة عجز الزوج عن القيام بأي عمل بناء على تقرير طبي معتمد من وزارة الصحة العامة .

ويقدم طلب المساعدة الى الوحدة الاجتماعية التي يقيم الطالب في دائرة اختصاصها.

مكافآت التقاعد لرئيس الوزراء والوزراء

قانون رقم 4 لسنة 1971 في شأن معاشات ومكافآت التقاعد لرئيس مجلس الوزراء والوزراء وجاء فيه: يستحق رئيس مجلس الوزراء والوزراء عند ترك الخدمة معاشا شهريا محسوبا على أساس مدة خدمة اعتبارية مقدارها خمس عشرة سنة متى قضوا في المنصب الوزاري سنة كاملة على الأقل ويضاف الى هذه المدة كل مدة خدمة اخرى في المنصب الوزاري أو في وظائف الدولة فإذا بلغ مجموع مدد الخدمة عشرين سنة استحقوا معاشا شهريا يعادل ثلاثة أرباع المرتب ولو قلت مدة الخدمة في المنصب الوزاري عن سنة كاملة ويستحق رئيس مجلس الوزراء والوزراء عند ترك الخدمة معاشا شهريا يعادل ثلاثة أرباع المرتب متى قضوا في المنصب الوزاري 4 سنوات كاملة على الأقل فاذا كان مجموع مدة الخدمة في المنصب الوزاري أو الوظائف الأخرى يؤهلهم لمعاش أكبر روعيت السنوات الزائدة بمقدارها بحيث لا يتجاوز المعاش المرتب كاملا إذا لم تبلغ مدة الخدمة المقدار المشار اليه في المادتين 2 و 3 من هذا القانون .

الاتفاقيات المنجزة في الفصل الثاني

	اسم القانون	تاريخ الجلسة	الدور
1	قانون رقم 7 لسنة 1967 بالموافقة على اتفاقية العوائد بين الحكومة وبعض شركات النفط العاملة في الكويت	1967/5/09	الاول
2	قانون رقم 28 لسنة 1967 بالموافقة على وثائق المؤتمر الخامس عشر للاتحاد البريدي العالمي المنعقد بفينا سنة 1964	1967/6/27	الاول
3	قانون رقم 29 لسنة 1967 باستكمال نص في الاتفاقية المبرمة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية في شأن تقسيم المنطقة المحايدة والمرافقة للقانون رقم 48 لسنة 1966م	1967/6/27	الاول
4	قانون رقم 30 لسنة 1967 بالموافقة على الاتفاقية الخاصة بإنشاء مجلس لمقاومة الجراد الصحراوي في الشرق الادنى	1967/3/07	الاول
5	قانون رقم 27 لسنة 1968 في شأن الموافقة على الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة عربية للاقطار المصدرة للنفط	1968/6/04	الثانى
6	قانون رقم 21 لسنة 1968 في شأن منح شركة البترول الوطنية الكويتية وشركة هسبانويل الاسبانية التزام التنقيب عن البترول في المناطق المتخلى عنها	1968/4/29	الثانى
7	قانون رقم 33 لسنة 1968 بالموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على التفرقة العنصرية بكافة صورها واشكالها	1968/6/22	الثانى
8	قانون رقم 34 لسنة 1968 بالموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على تزييف العملة	1968/6/22	الثانى
9	قانون رقم 35 لسنة 1968 بالموافقة على اتفاقيه التعاون العربي لاستخدام الطاقه الذرية للاغراض السلمية	1968/6/22	الثانى
10	قانون رقم 36 لسنة 1968 بالموافقة على ميثاق منع الاتجار بالاشخاص واستغلالهم في البغاء	1968/6/22	الثانى
11	قانون رقم 37 لسنة 1968 في شأن التصديق على الاتفاقية الخاصة بالسخرة او العمل الاجباري رقم (29) لسنة 1930	1968/6/22	الثانى
12	قانون رقم 38 لسنة 1968 بالموافقة على الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية	1968/6/22	الثانى
13	قانون رقم 39 لسنة 1968 بالموافقة على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لخطوط الشحن لعام 1966	1968/6/22	الثانى
14	قانون رقم 20 لسنة 1969 بالموافقة على اتفاقية الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية وملحقيها الموقعة في الرباط في عام 1967	1969/5/24	الثالث
15	قانون رقم 21 لسنة 1969 بشأن الانضمام إلى المعاهدة الدولية الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بسندات الشحن الموقعة ببروكسل في 25 اغسطس 1924	1969/5/24	الثالث
16	قانون رقم 22 لسنة 1969 بشأن الانضمام إلى اتفاقية المزايا والحصانات الدبلوماسية للمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بجامعة الدول العربية	1969/5/24	الثالث
17	قانون رقم 23 لسنة 1969 بالموافقة على انضمام دولة الكويت إلى اتفاقية فينيا للعلاقات الدبلوماسية	1969/5/24	الثالث
18	قانون رقم 24 لسنة 1969 بالموافقة على النص المنقح للملحق الثاني عشر لاتفاقية امتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة والخاص بالمنظمة الاستشارية البحرية للحكومات	1969/5/24	الثالث
19	قانون رقم 25 لسنة 1969 بالموافقة على ملحقات المعاهدة الدولية لسلامة الارواح في البحار لعام 1960 وعلى التعديلات المدخلة على بعضها	1969/5/24	الثالث
20	قانون رقم 16 لسنة 1970 بشأن الموافقة على اتفاق النقل الجوي المنتظم الموقع بين الكويت وسويسرا	1970/5/12	الرابع

التشريعات المنجزة منذ التأسيسي

أعدت جريدة الدستور ملفا شاملا ينشر على حلقات متتالية يسلط الضوء على أعداد وتصنيف التشريعات الصادرة منذ المجلس التأسيسي وتبين ان عدد التشريعات 3649 منها 1072 قانونا و677 اتفاقية و1900 قانون للميزانيات كما تبين ان المجلس الحالي 2013 اكثر المجالس انجازا للقوانين بـ97 قانونا و3 مراسيم وفي هذه الحلقة نتناول القوانين الصادرة في المجلسين الأول والثاني.

القوانين المنجزة بالفصل التشريعي الثاني لمجلس 1967

	اسم القانون	تاريخ الجلسة	الدور
1	قانون رقم 8 لسنة 1967 بتعديل بعض احكام المرسوم الاميري رقم 3 لسنة 1955 في شأن ضريبة الدخل الكويتية	1967/5/09	الاول
2	قانون رقم 9 لسنة 1967 بتعديل مادة من القانون رقم 21 لسنة 1965 في شأن نظام مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية	1967/5/09	الاول
3	قانون رقم 22 لسنة 1967 في شأن الاحكام العرفية	1967/6/05	الاول
4	قانون رقم 23 لسنة 1967 بتفويض السلطه التنفيذية في اصدار مراسيم لها قوة القانون في بعض الشؤون الطارئة	1967/6/05	الاول
5	قانون رقم 24 لسنة 1967 بشأن الاشراف على الاتجار في بعض السلع والمواد وتحديد اسعارها	1967/6/07	الاول
6	قانون رقم 26 لسنة 1967 في شأن تحصيل ضريبة الدخل المستحقة على بعض شركات النفط	1967/6/19	الاول
7	قانون رقم 27 لسنة 1967 باستمرار العمل بالقانون رقم 55 لسنة 1966 بتمديد ميعاد اجراء الانتخابات والتعيين للمجلس البلدي الجديد	1967/6/24	الاول
8	قانون رقم 31 لسنة 1967 في شأن سريان احكام قانون معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات الحربية	1967/7/08	الاول
9	قانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش	1967/7/08	الاول
10	قانون رقم 38 لسنة 1967 في شأن التفويض التشريعي الصادر للسلطة التنفيذية	1967/7/18	الاول
11	قانون رقم 39 لسنة 1967 بالتراخيص للحكومة في كفالة قرض دائره الايتام لبنك التسليف والادخار	1967/7/18	الاول
12	قانون رقم 41 لسنة 1967 في شأن دعم الدول العربية التي تأثرت مواردها مباشرة نتيجة للعدوان الاسرائيلي	1967/10/10	الاول
13	قانون رقم 42 لسنة 1967 بتعديل بعض احكام مواد القانون رقم 6 لسنة 1961 بتنظيم الالتزامات الناشئة عن العمل غير المشروع	1967/11/11	الثانى
14	قانون رقم 1 لسنة 1968 بشأن زيادة رأسمال شركه البترول الوطنية الكويتية	1968/1/16	الثانى
15	قانون رقم 2 لسنة 1968 بتمديد موعد اجراء الانتخاب والتعيين للمجلس البلدي الجديد	1968/1/16	الثانى
16	قانون رقم 4 لسنة 1968 في شأن تثمين بيوت السكن الخاص	1968/3/24	الثانى
17	قانون رقم 5 لسنة 1968 في شأن المساعدات العامة	1968/3/26	الثانى
18	قانون رقم 17 لسنة 1968 بتعديل نص في قانون اقامة الاجانب	1968/4/27	الثانى
19	قانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة	1968/4/29	الثانى
20	قانون رقم 25 لسنة 1968 بتعديل بعض احكام المرسوم رقم 41 لسنة 1960 بقانون النقد الكويتي	1968/5/28	الثانى
21	قانون رقم 26 لسنة 1968 بتعديل بعض احكام القانون رقم (12) لسنة 1964 بشأن منع تلويث المياه الصالحة للملاحة بالزيت	1968/6/04	الثانى
22	قانون رقم 28 لسنة 1968 بالترخيص للحكومة بأخذ مبلغ من الاحتياطي العام للدولة لاستكمال تغطية رأسمال مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية	1968/6/04	الثانى
23	قانون رقم 29 لسنة 1968 بتعديل الاجل المحدد لاجراء الانتخابات والتعيين للمجلس البلدي	1968/6/18	الثانى
24	قانون رقم 30 لسنة 1968 بتعديل بعض نصوص القانون رقم 42 لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة امام المحاكم	1968/6/18	الثانى
25	قانون رقم 31 لسنة 1968 باضافة مادة جديدة إلى القانون رقم 39 لسنة 1964 في شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين	1968/6/18	الثانى
26	قانون رقم 32 لسنة 1968 قانون النقد والبنك المركزي والمهنة المصرفية	1968/6/04	الثانى
27	قانون رقم 40 لسنة 1968 في شأن تعديل بعض احكام القانون رقم 7 لسنة 1960 في شأن الوظائف العامة المدنية	1968/6/25	الثانى
28	قانون رقم 42 لسنة 1968 بتعديل بعض احكام القانون رقم (30) لسنة 1965 بإنشاء بنك التسليف والادخار	1968/6/25	الثانى
29	قانون رقم 43 لسنة 1968 بتعديل وتصحيح القانون رقم (38) لسنة 1964 في شأن العمل بالقطاع الاهلي	1968/6/11	الثانى
30	قانون رقم 44 لسنة 1968 في شأن المجاهرة بالافطار في رمضان	1968/11/19	الثالث
31	قانون رقم 1 لسنة 1969 في شأن مواصلة دعم الدول العربية التي تأثرت مواردها مباشرة نتيجة العدوان الاسرائيلي	1968/12/31	الثالث
32	قانون رقم 7 لسنة 1969 بتعديل بعض احكام القانون رقم 29 لسنة 1961 في شأن انشاء شركة مطاحن الدقيق الكويتية	1969/3/18	الثالث
33	قانون رقم 8 لسنة 1969 بالاحتياطات الصحية للوقاية من الامراض السارية	1969/3/25	الثالث
34	قانون رقم 9 لسنة 1969 في شأن حيازة الكلاب والاجراءات الوقائية من مرض الكلب	1969/2/11	الثالث
35	قانون رقم 18 لسنة 1969 في شأن تحديد املاك الدولة خارج خط التنظيم العام	1969/4/22	الثالث
36	قانون رقم 26 لسنة 1969 بإنشاء محكمة لامن الدولة	1969/6/07	الثالث
37	قانون رقم 27 لسنة 1969 في شأن استكمال تثمين بيوت السكن الخاص	1969/6/03	الثالث
38	قانون رقم 28 لسنة 1969 في شأن العمل في قطاع الاعمال النفطية	1969/5/13	الثالث
39	قانون رقم 31 لسنة 1969 بتمديد الاجل المحدد لاجراء الانتخابات والتعيين للمجلس البلدي	1969/6/24	الثالث
40	قانون رقم 32 لسنة 1969 بشأن تنظيم تراخيص المحلات التجارية	1969/6/17	الثالث
41	قانون رقم 33 لسنة 1969 في شأن تعديل بعض احكام القانون رقم 18 لسنة 1960 الخاص بالعمل في القطاع الحكومي	1969/6/19	الثالث
42	قانون رقم 34 لسنة 1969 بشأن تعديل مادة في قانون معاشات ومكافآت التقاعد للموظفين المدنيين الصادر بالمرسوم الاميري رقم 3 لسنة 1960	1969/11/25	الرابع
43	قانون رقم 36 لسنة 1969 في شأن تنظيم قيد المواليد والوفيات	1969/11/11	الرابع
44	قانون رقم 1 لسنة 1970 في شأن تنظيم أعمال البريد	1969/12/06	الرابع
45	قانون رقم 2 لسنة 1970 بمد العمل بأحكام القانون رقم 55 لسنة 1966 بتمديد ميعاد اجراءات الانتخابات والتعيين للمجلس البلدي الجديد	1970/1/10	الرابع
46	قانون رقم 3 لسنة 1970 في شأن العمل الفدائي وتحرير الارض العربية	1970/2/24	الرابع
47	تثمين واستملاك العقارات المستغلة وشبه المستغلة ضمن مشاريع الدولة	1970/3/10	الرابع
48	قانون رقم 17 لسنة 1970 في شأن مد العمل باحكام القانون رقم 53 لسنة 1966 بتخصيص مبالغ لاكثر من سنة مالية لمشروع بناء مساكن للعسكريين من رجال الجيش وقوة الشرطة	1970/5/12	الرابع
49	قانون رقم 18 لسنة 1970 بتعديل مادة في القانون رقم 37 لسنة 1964 في شأن المناقصات العامة	1970/6/02	الرابع
50	قانون رقم 19 لسنة 1970 بتعديل القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة لتشكيل لجان الانتخابات وإجراءاتها تولي كل لجنة فرعية عملية الفرز في نطاقها ضمانات العملية الانتخابية	1970/5/26	الرابع
51	قانون رقم 20 لسنة 1970 بتعديل بعض احكام القانون رقم 35 لسنة 62 في شأن انتخابات اعضاء مجلس الامة لتنظيم الانتخابات التكميلية استقالة الموظف العمومي في حالة ترشحه للانتخابات	1970/6/02	الرابع
52	قانون رقم 22 لسنة 1970 بمد العمل بأحكام القانون رقم 55 لسنة 1966 بتمديد ميعاد اجراءات الانتخابات والتعيين للمجلس البلدي الجديد	1970/6/23	الرابع
53	قانون رقم 24 لسنة 1970 بشأن تحصيل ضريبة الدخل المستحقة على شركات النفط العاملة في البلاد على دفعات مسبقة	1970/6/23	الرابع
54	قانون رقم 26 لسنة 1970 بتعديل مادة في قانون الوظائف العامة المدنية	1970/6/23	الرابع
55	قانون رقم 28 لسنة 1970 بتعديل بعض احكام القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة	1970/6/23	الرابع
56	قانون رقم 29 لسنة 1970 في شأن تعديل بعض احكام القانون رقم 30 لسنة 1965 بإنشاء بنك التسليف والادخار	1970/6/27	الرابع
57	قانون رقم 30 لسنة 1970 باضافة مادتين إلى قانون الجنسية الكويتية	1970/7/14	الرابع
58	قانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض احكام قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960	1970/7/11	الرابع
59	قانون رقم 32 لسنة 1970 في شأن تنظيم تداول الاوراق المالية الخاصة بالشركات	1970/10/27	الخامس التكميلي
60	قانون رقم 34 لسنة 1970 بشأن تعديل مرسوم ضريبة الدخل الكويتيه رقم 3 لسنة 1955 وفرض ضريبة دخل اضافية على بعض دافعي هذه الضريبة	1970/12/15	الخامس التكميلي
61	قانون رقم 35 لسنة 1970 بتعديل المادة 13 من القانون رقم 29 لسنة 1966 في شأن تنظيم التعليم العالي	1970/12/15	الخامس التكميلي
62	قانون رقم 1 لسنة 1971 بتعديل المادة الاولى من القانون رقم 4 لسنة 1963 بتحديد مكافآت اعضاء مجلس الامة	1970/12/15	الخامس التكميلي
63	قانون رقم 37 لسنة 1970 في شأن معاملات بيوت السكن الخاص	1970/12/22	الخامس التكميلي
64	قانون رقم 3 لسنة 1971 باضافة مادة إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية	1970/12/29	الخامس التكميلي
65	قانون رقم 4 لسنة 1971 في شأن معاشات ومكافآت التقاعد لرئيس مجلس الوزراء والوزراء	1970/12/30	الخامس التكميلي

الكهرباء: رفع قدرة الأحمال استعدادا لموسم الصيف

أكد وزير الكهرباء والماء م. أحمد الجسار رفع قدرة المحطات الكهربية هذا العام إلى 13 ألف ميغاواط/ساعة مقارنة بـ12 ألفا العام الماضي استعدادا لموسم الصيف

وقال الوزير الجسار في تصريح للصحافيين على هامش افتتاحه مركز خدمة المستهلك التابع للوزارة بمحافظة حولي امس إن الوزارة تستعد لموسم الصيف بتجهيز المحطات الكهربائية في الفترة مابين مايو ويونيو سنويا بغية ضمان موسم آمن.

ولفت إلى أهمية ترشيد الاستهلاك حيث إن أسعار الطاقة الكهربائية مدعومة من قبل الحكومة لكن الوضع يحتاج بالضرورة إلى تعاون الجمهور ووزارة الكهرباء بقصد الترشيد.

وبشأن مناقصة العدادات الذكية أفاد بأن المناقصة أحيلت إلى لجنة المناقصات المركزية ليتم إعدادها في شكلها النهائي ونشرها في القريب العاجل.

وحول مركز الخدمة الجديد أوضح أنه ثاني المراكز بعد الفحيحيل التي تقدم خدمات متكاملة للكهرباء والماء تحت سقف واحد من دون الحاجة إلى التنقل بين الأقسام لإنهاء المعاملات ذات الصلة.

م. أحمد الجسار

وشدد الوزير الجسار على حرص الوزارة على تبسيط إجراءات الجمهور وسرعة إنجاز المعاملات إلكترونيا بما يسهم في مواكبة خطط الدولة الإنمائية في التحول نحو الحكومة الإلكترونية داعيا موظفي الوزارة إلى بذل كل الجهود لخدمة المراجعين.

ولفت إلى أن المركز يقدم كل الخدمات المتعلقة بتوصيل المياه والاستعلام عن الفواتير وسدادها ومعاملات استبدال العدادات مشيرا إلى أن المعاملات الخاصة بإيصال التيار الكهربائي للمباني الجديدة يمكن إنجازها عبر خدمة المكاتب الهندسية المرتبطة بالبوابة الإلكترونية للوزارة.

الصبيح: لاتحويل للعمالة المنزلية ولا العقود الحكومية إلى القطاع الأهلي

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح أن نظام تحويل العمالة المنزلية للقطاع الأهلي تم إلغاؤه وأن هذا الباب تم إغلاقه لأنه ساعد على زيادة عدد بلاغات التغيب وسبب العديد من المشاكل ونفت الصبيح صحة ما تردد عن التوجه بفتح التحويل من العقود الحكومية إلى القطاع الأهلي موضحة أن الأصل هو إقدام العامل على مشروع عقد عمل حكومي ولا بد أن يكمل في ذلك العقد وعند الانتهاء يمنع توطينه.

جاء ذلك في تصريحات أدلت بها الوزيرة الصبيح للصحافيين امس على هامش حضورها أوبريت (هذولا عيالي) الذي نظمته إدارة رعاية المعاقين بمناسبة اختيار الكويت عاصمة للثقافة الإسلامية لعام 2016.

وقالت الوزيرة الصبيح إن دراسات وإحصاءات نسب تصاريح سوق العمل لن تتوقف سواء من قبل اللجنة العليا للتركيبة السكانية أو مجلس إدارة الهيئة العامة للقوى العاملة.

وأضافت أن الجهات ذات العلاقة ستعقد اجتماعات قبل شهر رمضان المبارك المقبل لتحديد التغيرات أو القرارات الجديدة فيما يتعلق بالتركيبة السكانية المحلية. وكانت وزيرة الشؤون قدمت بسواعد أبناء ادارة رعاية المعاقين وتحمل عنوانا غاليا في نفس كل كويتي.

هند الصبيح

من جانبها قالت وكيلة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالإنابة د. فاطمة الملا إن الوجه المستنير الذي أطلت به دولة الكويت كعاصمة للثقافة الإسلامية سيظل محفورا في ذاكرة الأجيال مشيرة إلى أن الكويت ستبقى كما عهدها الجميع بعطائها ودورها المتميز في العالم الإسلامي.

قد قالت خلال احتفالات وزارة الشؤون باختيار الكويت عاصمة للثقافة الإسلامية 2016 إن أوبريت (هذولا عيالي) ملحمة وطنية

المبعوث الأممي: نناقش مع الأطراف اليمنية بلورة إطار عام يقرب وجهات النظر

قال مبعوث الامم المتحدة الى اليمن اسماعيل ولد الشيخ أحمد انه التقى الاطراف اليمنية ضمن مشاورات السلام في الكويت لبلورة اطار عام استراتيجي يجمع طروحات الوفدين ويقرب بين وجهات النظر ويسهم في ايجاد حل سريع لقضية معسكر العمالقة.

واضاف ولد الشيخ أحمد في بيان وزع فجر امس عقب لقاءات عقدها هو ووفد الحكومة اليمنية وأنصار الله والمؤتمر الشعبي العام ومع شخصيات دبلوماسية وسياسية ان الاطار العام الذي وضعته الأمم المتحدة يبني على قواسم مشتركة ويحضر لمسار سياسي استراتيجي شامل يؤمن للمواطنين استقرارا امنيا وسياسيا.

وذكر: نحن نعمل حاليا على مناقشة هذا الاطار العام من خلال اجتماعات ثنائية مع الاطراف اليمنية حتى نحدد أولوياتهم ونبني على القواسم المشتركة.

واوضح انه التقى كذلك الامين العام لمجلس التعاون الخليجي د. عبداللطيف الزياني وبحث معه مستجدات مشاورات السلام معولا على دعمه المعهود لجهود الأمم المتحدة وعلى خبرته الطويلة في التعامل مع الملف اليمني.

الحمود: احتفالية عاصمة الثقافة الإسلامية تبرز سمعة الكويت دوليا

قال وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب ورئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الشيخ سلمان الحمود إن احتفالية (الكويت عاصمة الثقافة الإسلامية لعام 2016) هي احتفالية دولية لإبراز سمعة الكويت وصورتها في الخارج.

وأشاد الشيخ سلمان الحمود خلال ترؤسه امس الاجتماع الثالث للجنة التخطيط والإشراف والتنسيق للاحتفالية بما يقوم به المجلس الوطني للثقافة من جهود من دون كلل أو ملل في تنفيذ مجموعة من الأنشطة المخصصة لهذه الاحتفالية داخل الكويت وخارجها.

وشهد الاجتماع الاطلاع على مجموعة من المبادرات التي أقامها عدد من الجهات المشاركة بالاحتفالية وكذلك مؤسسات من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمصارف الكويتية.

الشيخ سلمان الحمود

وتطرق الاجتماع إلى دور المحافظات فضلا عن مناقشة الأنشطة المزمع إقامتها في الفترة المقبلة بما فيها جدول الأنشطة المقررة لشهر رمضان المبارك بما يراعي خصوصية الشهر الكريم وكذلك الفعاليات المجدولة في الفترة الصيفية.

وزير المواصلات يدعو إلى تطوير العمل بمطار الكويت

دعا وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري إلى تكثيف الجهود والاستعدادات اللازمة للموسم الصيفي المقبل في مطار الكويت الدولي لتقديم خدمات أفضل للجمهور.

وقد قام الوزير الكندري امس بجولة في المطار تابع خلالها سير العمل واطلع على مشاريع تطوير وتوسعة مرافق مبنى الركاب الحالي ومشروع مبنى الركاب المساند وتحسين التسهيلات المقدمة لحركة المسافرين.

كما اطلع أيضا على مشروع الصيانة الشاملة لمبنى الركاب وصالاته ومرافقه المختلفة وعلى تطبيق اجراءات تسهيل حركة المسافرين وانسيابها دون معوقات في المبنى.

وذكر بيان من ادارة الطيران المدني أن الوزير تفقد مشروع تحديث منطقتي (كاونترات) جوازات المغادرين والقادمين حيث تمت زيادة (كاونترات) المغادرين من 12 الى 22 (كاونتر) في حين تمت زيادة (كاونترات) القادمين من 10 الى 20 (كاونتر) مع تجديد المنطقتين.

وأشار إلى أنه تابع انجاز مشروع صالتين جديدتين في منطقة المغادرين لاستراحة المسافرين وذلك لاستيعاب الزيادة المتوقعة في حجم الحركة.

عيسى الكندري

ولفت إلى أنه اطلع على ما قامت به (الطيران المدني) من اجراءات لاعادة جدولة الرحلات الجوية حتى لا تتركز في أوقات معينة ووضع الحلول اللازمة لتفادي الازدحام في مرافق المطار المختلفة مثل نقل أجهزة التفتيش الجمركي الى خارج صالة القادمين.

ورافق الوزير في جولته رئيس الادارة العامة للطيران المدني فواز الفرح ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون أمن المنافذ اللواء فيصل السنين.

بيت الزكاة يعتمد 100 ألف دينار لإغاثة المنكوبين بمدينة حلب

أعلن بيت الزكاة عن اعتماده مبلغا قدره مئة ألف دينار كويتي كدفعة أولى من الإغاثة العاجلة للشعب السوري في مدينة حلب السورية ضمن حملته الإغاثية (الكويت تستجيب).

وقالت نائبة المدير العام للموارد والإعلام في بيت الزكاة كوثر المسلم في تصريح صحافي إن تقديم المساعدات الإغاثية للمنكوبين في حلب السورية يأتي انطلاقا من المبادئ الإسلامية والإنسانية وما يتعرض له الشعب السوري من أوضاع إنسانية مؤلمة وحاجته الماسة للمساعدات الإغاثية.

وأوضحت أنه بالنظر إلى ما يتعرض له الشعب السوري في مدينة حلب بسبب الحرب هناك والتي أسفرت عن تعرض الكثير من الأبرياء لأوضاع إنسانية مؤلمة أطلق بيت الزكاة حملة (الكويت تستجيب) لإغاثة هؤلاء بالمواد الطبية والغذائية وغيرها من مواد إغاثية هم في أمس الحاجة لها.

وذكرت أن بيت الزكاة يهدف إلى جمع التبرعات من أجل شراء الأدوية والمستلزمات الجراحية والطبية وتزويد المخابز بالدقيق والوقود إضافة إلى توزيع طرود إغاثية للأسر المنكوبة.

وأشارت إلى أن بيت الزكاة يستقبل التبرعات لحملة (الكويت تستجيب) لإغاثة الشعب السوري في حلب من خلال مراكزه المنتشرة قرب الجمعيات التعاونية وصالات المحسنين في فروعه أو عبر موقعه الإلكتروني.

الربيعان يشارك في رالي الدراجات النارية في المغرب

جانب من مشاركة سابقة

يشارك متسابق الدراجات النارية إبراهيم الربيعان في رالي مرزوقة الدولي المقررة إقامته في المغرب في الفترة بين 21 و 27 مايو الجاري المؤهل للمشاركة في رالي دكار الدولي المقرر مطلع العام المقبل.

وقال الربيعان لكونا أن رالي مرزوقة الدولي أحد الراليات الصحراوية الطويلة على مسافة 2000 كيلومتر مقسمة على أربع جولات ويعد من أصعب السباقات ملاحة وأكثرها وعورة.

وكان المتسابق الربيعان قد حقق إنجازات في الراليات الصحراوية الطويلة وفي منافسات بطولة العالم وحقق المركز الأول في رالي قطر فضلا عن لقب الفائز الفخري في تحدي الصحراء الذي أقيم في أبوظبي أخيرا.

مشاركة 100 شاب وفتاة في حلقة نقاشية بالأحمدي

محافظ الأحمدي يتابع الحلقة النقاشية

أكد محافظ الأحمدي الشيخ فواز الخالد أهمية دعم الشباب واستثمار مهاراتهم وطاقاتهم بما يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعهم وصولا إلى تحقيق التنمية المنشودة.

وقال الشيخ فواز الخالد في تصريحات للصحافيين على هامش الحلقة النقاشية الثالثة التي نظمتها الهيئة العامة للشباب واستضافتها المحافظة امس أن الحلقة التي شارك فيها نحو 100 شاب وفتاة عكست حرص الهيئة العامة للشباب على استطلاع آراء الشباب الكويتيين في صياغة استراتيجيتها بما يسهم في بناء أجيال قادرة على تحمل المسؤولية.

وأفاد بأن العمل الشبابي يأتي في مقدمة اهتمامات محافظة الأحمدي التي تجسدت بالمشاركة الفاعلة في مشروعاتها وبرامجها المختلفة وفي مقدمتها المشروع التنموي (محافظتي أجمل) مبينا أن الحضور الشبابي كان فاعلا في العديد من الأنشطة التي نظمتها المحافظة أخيرا.

من جانبه أكد المدير العام للهيئة العامة للشباب عبدالرحمن المطيري أن الهيئة ستسعى الى تحويل الآراء والمقترحات التي أبداها الشباب المشارك بالحلقات النقاشية إلى أمر واقع من خلال تضمينها في استراتيجيتها وخططها التنفيذية مشيدا بالإسهامات المميزة للشباب في الحلقات النقاشية الثلاث التي اقيمت أخيرا.

وقال المطيري إن الهيئة ستعمل على تطوير المراكز الشبابية التابعة لها لتكون نافذة مهمة للهيئة في مختلف مناطق الكويت لدعم الشباب وتبني مواهبهم وإبداعاتهم من خلال خلق فرص لاستثمار أوقات فراغهم مضيفا أن ما يميز هذه الحلقات أنها تقام من قبل الشباب أنفسهم فضلا عن اتسامها بالتفاعلية.

طبيب كويتي يجري أول عملية لزراعة الحبال الصوتية بالسيليكا

د. حسن الشمري

نجح الطبيب في مستشفى زين وزميل جامعة هارفارد الأمريكية د. حسن الشمري في إجراء عملية جراحية دقيقة تحت التخدير الموضعي هي الأولى من نوعها في الشرق الأوسط لزراعة الحبال الصوتية وإنمائها لمريضة تعاني شللا دائما في الحبال.

وقال د. الشمري لكونا إن عملية زراعة الحبال الصوتية تمت باستخدام مادة السيليكا التي تم تشكيلها وتصميمها على شكل الحبال الصوتية المناسبة للمريضة في مدينة بوسطن الأمريكية مبينا انه تم اختبار الحبال أثناء العملية وأثبتت نجاحها بشكل فعال من خلال بفتح وتشريح جراحي كامل للرقبة والتحكم في مواضع الألم بالتخدير الموضعي من غير تنويم وهو الإجراء الأول من نوعه في الكويت وذكر أن مادة السيليكا إحدى مشتقات مادة السيليكون مصنعة كقطعة مطاطية مرنة شفافة أو بيضاء سهلة الاستخدام وقابلة للتشكيل بسهولة مقارنة بالسيليكون التقليدي مبينا أن العملية تم إجراؤها بدأت في بوسطن وتم نقل هذه التجربة إلى الكويت بغرض نشرها بعدما أثبتت نجاحها بجدارة في الغرب.

تحسن الصوت بدرجة كبيرة بعد العملية مباشرة.

وأضاف أنه تم إجراء العملية

الوفيات

● **علي محمد ملا فهد، 77 عاماً، (شيع)**، رجال: القادسية، ق7، شارع 71، م2، تلفون: 99055303، نساء: السلام، ق3، شارع خالد عبداللطيف المسلم، م48

● **خلدة عايض جعيدان العازمي، أرملة: حبيني ظاهر العازمي، 66 عاماً، (شيعت)**، رجال: الأحمدي، ق2، ش2، ج4، م404، تلفون: 99082765، نساء: الأحمدي، ق2، ش2، ج4، م398

● **مليحة إسماعيل ابراهيم عبدالحسين الصراف، 55 عاماً، (شيعت)**، رجال: بيان، مسجد الإمام الحسن، بيان، تلفون: 55858528، نساء: السالمية، ق12، ش أبو ذر الغفاري، م35، مقابل نفق المدرسة الإيرانية سابقاً (حسينية المصطفى)، تلفون: 55336355

● **حمد محمد حمد الفلاح، 22 عاماً، (شيع)**، رجال: سعد العبدالله، ق4، ش401، م26، تلفون: 51711119، نساء: سعد العبدالله. ق4، ش406، م26

● **ناصر جاسم محمد صالح السعيد، 66 عاماً، (شيع)**، رجال: كيفان، ق4، ش عبدالعزيز الصرعاوي، م33، تلفون: 99987705، نساء: القادسية، ق4، ش42، م13، تلفون: 65087373

● **ناهي سعيد سمير العلاطي، 73 عاماً، (يشيع بعد صلاة عصر اليوم بمقبرة الجهراء)**، رجال: سعد العبدالله، ق4، ش414، م649، تلفون: 50994444، نساء: الجهراء، قسائم العثمان، ق5، ش1، ج9، م106، تلفون: 66678616

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	03:37
الشروق	05:04
الظهر	11:45
العصر	03:21
المغرب	06:26
العشاء	07:50

الدستور aldostoor
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان: مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع